



جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

أثر التغيرات الدولية على تطور حقوق الإنسان و المجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون

تخصص: القانون الدولي لحقوق الإنسان

إشراف الأستاذة:

- أوتافات يوسف

إعداد الطالبين:

- حمداني الصديق

- أعراب ياسين

لجنة المناقشة

الأستاذ: بيطاطاش نذير.....رئيساً

الأستاذة: أوتافات يوسف.....مشرفاً ومقرراً

الأستاذة: لوني نصيرة.....عضواً ممتحن

تاريخ المناقشة

2017/09/18

إهداء الطالب

حمداني صديق

أتشرف بإهداء هذه المذكرة:

والذي الكريم الذي بذل الغالي والنفس لأصل إلى هذا المقام

و لم يدخر أي جهد في مساندي في مشواري الدراسي، و والدتي

العزيزة التي دائما ما كانت تتمنى أن ترى ابنها في القمة

و كانت دعما لي ، أطال الله في عمركما .

إخوتي و كل العائلة

إلى جميع موظفي كلية الحقوق و وخاصة الأساتذة الكرام.

إلى جميع أصدقائي و زملائي في الدفعة

إهداء الطالب

أعراب ياسين

أتشرف بإهداء هذا العمل و البحث العلمي إلى:

والدي الكريمين اللذان تعبوا من أجلي حتى أصل إلى ما وصلت إليه

أطال الله في عمرهما.

إلى العائلة الكريمة.

إلى جميع موظفي كلية الحقوق و خاصة الأساتذة بجامعة البويرة.

و إلى جميع زملائي في الدفعة و جميع أصدقائي.

و شكرا.

كلمة شكر وعرفان وتقدير

بداية نحمد الله عز وجل الذي منحنا القوة و الصبر ووفقنا لإتمام هذا العمل.

نتقدم بالشكر الجزيل:

إلى الأستاذ المشرف (أوتافات يوسف) الذي لم يبخل علينا بأرائه و إرشاداته .

و إلى كل أساتذة الجامعة خاصة أساتذة كلية الحقوق و العلوم السياسية.

كما لا ننسى جميع موظفي المكتبات الجامعية الذين ساعدونا على إنجاز هذه المذكرة

و كل من ساعدنا من بعيد أو من قريب لكم جزيل الشكر و العرفان.

أعراب ياسين

حمداني صديق

مقدمة:

مفهوم الموضوع:

تعتبر مسألة حقوق الإنسان من بين المسائل الدولية الهامة على مستوى الساحة الدولية أنتجت المكانة الهامة التي أصبح الفرد يتمتع بها، و ما يبين هذه المكانة هو اعتراف جميع القوانين الداخلية و الدولية بحقوق الإنسان، و هو الأمر الذي تضمنته مواثيق المنظمات الدولية، و لعل أبرزها منظمة الأمم المتحدة إلى جانب المنظمات الإقليمية الدولية و هو الأمر الذي عملت عليه جامعة الدول العربية التي سعت من خلال وضع قوانين تركز و تضمن هذه الحقوق التي عرفت تغيرات كثيرة نتيجة التطورات و التحويلات العالمية و الإقليمية التي عرفت الساحة الدولية، حيث تم طرح قمة حقوق الإنسان و المجتمع المدني في المبادرات التي طرحت من طرف جامعة الدول العربية¹.

كما أن هناك العديد من المتغيرات الدولية و الإقليمية الراهنة ذات التأثير الكبير ليس فقط على الدول العربية و جامعتها، و إنما على دول العالم خاصة ما يتعلق بتطوير مجالي حقوق الإنسان و المجتمع المدني و كما كانت الظروف الدولية و الإقليمية وقت قيام الجامعة العربية مؤثرة بدرجة فعالة في نشأة هذه المنظمة و في وضعها القانوني.

من المعتقد أن التطورات الحالية على البعدين الدولي و الإقليمي لهما نفس التأثير، و بالتالي مطلوب من الجامعة العربية أو بالأحرى من الدول العربية مسايرة هذه التطورات من خلال تطوير عمل الجامعة بشكل عام و فيما يتعلق بقمي المجتمع المدني و حقوق الإنسان بشكل خاص و ذلك من أجل التعامل مع تلك المتغيرات الدولية و الإقليمية و على ضوء التغيرات الدولية و الإقليمية، طرحت العديد من الدول العربية مجموعة من المبادرات من أجل تطوير العمل العربي المشترك بشكل عام و مجالي حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي و تفعيل حقوق الإنسان، و من ثم طالبت و كما جاء في المبادرات ضرورة تواصل جامعة الدول العربية

1. يحيى ليلي، تطور مفهوم حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 1993/1994،

بالمجتمع المدني العربي و مؤسساته، بل أن هذه المبادرات نجحت في جواز المجتمع المدني على المستوى الإقليمي و العالمي¹.

سعت المبادرات العربية من خلال جامعة الدول العربية إلى تشجيع قيام المؤسسات الديمقراطية و منظمات المجتمع المدني و توسيع المشاركة الشعبية و الحريات السياسية و احترام حقوق الإنسان، و كذلك دعم و تشجيع مؤسسات العمل العربي المشترك و هذا لتعزيز و تطوير حقوق الإنسان فكل هذه المبادرات العربية جاءت كنتيجة حتمية للظروف و المتغيرات الدولية و الإقليمية الحالية التي مست و أثرت على مجالي حقوق الإنسان و المجتمع العربي المدني باعتبار أن هذين المجالين خاصة مجال حقوق الإنسان و الذي أصبح الاهتمام به كبيرا على المستوى الداخلي و الخارجي².

أهمية الموضوع: فكون هذه الدراسة توضح الانعكاسات الإقليمية و الدولية على أوضاع حقوق الإنسان و المجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية عبر البحث في الجوانب القانونية و التشريعية التي تم وضعها من طرف جامعة الدول العربية و مدى تتطابق هذه التشريعات مع المواثيق و الإعلانات العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان.

كما أن هذه الدراسة تسمح بتقييم دول أجهزة جامعة الدول العربية و معرفة مدى نجاح هذه الأجهزة في مواكبة التغيرات الدولية.

أما الهدف من دراسة هذا الموضوع هو، معرفة و دراسة المتغيرات الإقليمية و الدولية و إلى أي مدى أثرت على أوضاع حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي إلى جانب البحث و معرفة أهم المبادرات التي طرحت من طرف جامعة الدول العربية و تقييم دول هذه الأخيرة في مدى نجاحها في مواكبة هذه التغيرات التي مست حقوق الإنسان.

1. أبو الوفا أحمد، جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 493.

2. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، "النظريات و المبادئ العامة للقانون الدولي"، منشأة المعارف، مصر، 1995، ص10.

و الإشكالية التي تم طرحها لمعالجة هذا الموضوع:

هل وفقت جامعة الدول العربية في مواكبة المتغيرات الدولية و الإقليمية المتعلقة بتطور حقوق الإنسان و المجتمع المدني؟

للإجابة على هذا الموضوع اتبعنا الخطة التالية، حيث قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين

تناولنا في **الفصل الأول** المتغيرات الدولية و الإقليمية و قضايا حقوق الإنسان و المجتمع المدني في الوطن العربي، و يندرج تحت هذا الفصل مبحثين، أولهما المتغيرات الدولية و قضايا حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي، وثانيها المتغيرات الإقليمية و قضايا حقوق الإنسان و المجتمع المدني في الوطن العربي.

أما ما يخص **الفصل الثاني** فقد خصصناه لدراسة المبادرات العربية المتخذة من أجل تطوير حقوق الإنسان، و هذا الفصل بدوره قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، تناولنا في **مبحثه الأول** تطوير حقوق الإنسان و المجتمع المدني في إطار المبادرات الرسمية، أما **المبحث الثاني** تطوير حقوق الإنسان و المجتمع المدني في إطار المبادرات غير الرسمية.

الفصل الأول

المتغيرات الدولية و الإقليمية و قضايا حقوق الإنسان

والمجتمع المدني في الوطن العربي

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و العالم يحاول تنظيم نفسه و ذلك في مجال حقوق الإنسان فبد انتهاء هذه الحرب ،جاءت بعدها ما تسمى بالحرب الباردة ،التي استمرت قرابة نصف قرن بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ،و الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي و لكن بعد سقوط الإتحاد السوفيتي و تفكك الكتلة الاشتراكية شهد العالم تغير جذريا في النظام الدولي خاصة في مجال حقوق الإنسان ،إذ مس هذا التغير حتى الدول العربية التي لم تكن في منى من هذه التغيرات الدولية التي مست حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي "المبحث الأول" إلى جانب التغيرات الإقليمية " المبحث الأول" التي مست المنطقة العربية في مجالي حقوق الإنسان و المجتمع المدني.

المبحث الأول

المتغيرات الدولية و قضايا حقوق الإنسان و المجتمع المدني في الوطن العربي

نجد بين أبرز التغيرات الدولية التي أثرت على حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي نجد انهيار الإتحاد السوفيتي " **المطلب الأول** " و الذي خلق آثار كبيرة على الوطن العربي إلى جانب ظهور ما يعرف العولمة و ثورة المعلومات " **المطلب الثاني** " و التي كان لها نتائج و أهمية على مستوى دول الوطن العربي ، كما أن ظهرت الإرهاب " **المطلب الثالث** " ساهمت و أثرت على أوضاع حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي.

المطلب الأول

انهيار الإتحاد السوفياتي سابقا و تأثيراته السياسية و الاقتصادية على حقوق الإنسان

يعد انهيار الإتحاد السوفياتي و زوال الكتلة الشرقية من بين أبرز التغيرات الدولية التي كان لها تأثير على الوضع السياسي " **الفرع الأول** " إلى جانب التأثير على الجانب الاقتصادي " **الفرع الثاني** " و الذي عرف هو الآخر تغييرا و هذا من خلال الأوضاع التي عرفتتها الحقوق الاقتصادية داخل الوطن العربي و المجتمع المدني.

الفرع الأول: التأثيرات السياسية

لقد كان لانهيار الإتحاد السوفياتي تأثيرات سياسية على أوضاع العرب بصفة عامة و هذا يظهر من خلال فقدان التأييد العسكري الذي كانت تحصل عليه الدول العربية ، خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي و تحول ذلك الدعم و التأييد لإسرائيل سواء في ساحة

الفصل الأول: المتغيرات الدولية الإقليمية و قضايا حقوق الإنسان و المجتمع المدني في الوطن العربي

المواجهات المباشرة أو في ساحات المنظمات الدولية ،كما أخل بميزان القوى بين العرب و إسرائيل لصالح هذه الأخيرة.

حيث فقد العرب مصدرا هاما للسلاح لكن مع ذلك فإن الصحيح لبعض العناصر التي أسفر عنها النظام العالمي الجديد سيحقق بعض الأهداف للأمة العربية.

و كذلك أفرز الإتحاد السوفياتي اختلالا في التوازن العسكري لصالح إسرائيل بعد أن كان المصدر الرئيسي للسلاح لكثير من الدول العربية ،كما أدى تفكك الإتحاد السوفياتي أيضا إلى ظهور النظام العالمي الجديد الذي أثبتت الأحداث الجارية أنه يعمل وفق معيارين و يكيل بمكيالين في القضايا العالمية خاصة فيما يتعلق بالقضايا التي يكون المسلمون طرفا فيها¹.

أدى انهيار الإتحاد السوفياتي إلى ترجح القوة الإقليمية و انتقال الزعامة الدولية إلى المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي استغلت هذا الوضع من خلال فرض سياسة دولية تخدم مصالحها السياسية الداخلية و الخارجية ،حيث أصبحت المصلحة الشخصية تغلب المصلحة العامة الدولية ،كما أن هذه التغيير شمل أيضا روسيا الإتحاد السوفياتي سابقا" و هذا من خلال تغيير سياستها الخارجية من سياسة تقوم على إيديولوجي اشتراكي إلى سياسة تقوم على أساس المصلحة القومية و الشخصية لروسيا.

انعكست هذه الأوضاع التي خلفها انهيار الإتحاد السوفياتي انعكس بالسلب على أوضاع الدول العربية و هذا من خلال استفادات إسرائيل من هذه التغييرات التي كانت في صالحها و هذا يظهر من خلال قيام إسرائيل بتهجير اليهود إلى فلسطين المحتلة و هو الأمر الذي أثر كثيرا على أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية بصفة عامة و فلسطين بصفة خاصة هذا كله بعد فقدان التأييد العسكري و السياسي الذي كانت تحصن به الدول العربية من طرف الإتحاد السوفياتي⁽²⁾.

1. عبد العزيز العشاري، حقوق الإنسان في القانون الدولي الطبعة الأولى، دار الحلونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 432.

2. عبد العزيز العشاري، المرجع السابق، ص 433.

الفرع الثاني: التأثيرات الاقتصادية

لم تكن الأوضاع السياسية فقط هي التي تأثرت بعد انهيار الإتحاد السوفياتي بل حتى الأوضاع الاقتصادية للوطن العربي مسها هذا الأمر، و هذا من خلال الهيمنة الغربية الأمريكية التي تم فرضها على المنطقة العربية خاصة بعد انتهاء أزمة الخليج. تظهر ملامح هذه الهيمنة الاقتصادية من خلال سيطرة الولايات المتحدة على القطاع النفطي و الذي يعد المصدر الرئيسي للدول المنطقة العربية من خلال الأموال التي كانت تستفيد منها دول المنطقة الغربية و هو الأمر الذي جعل الولايات المتحدة بصفة خاصة و الدول الغربية بصفة عامة تعمل على استنزاف الثروات النفطية التي تزخر بها المنطقة العربية و هذا عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات التي كانت تعمل في مجال الاستثمار في الثروات النفطية. هذا الأمر الذي أثر على القدرة الإنتاجية للدول العربية و هذا من خلال فرض هذه الشركات الأجنبية و بسط سيطرتها على حقول النفط من خلال التحكم في أسعار النفط وفق ما يخدم مصالح الغرب ، و كذا التحكم في معدلات الإنتاج كما عملت الدول الغربية على فرض نظام اقتصادي لا يتماشى مع ظروف و المتطلبات الاقتصادية للشعوب المنطقة و يتجلى هذا الأمر في خصوصية الشركات الوطنية للدول العربية⁽¹⁾.

1. علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص 67.

المطلب الثاني

العولمة و ثورة المعلومات و تأثيراتها الاقتصادية و الاجتماعية على حقوق

الإنسان و المجتمع المدني العربي

مع سقوط المعسكر الشرقي برز نظام دولي جديد يحمل معه جملة من الأفكار التي اجتاحت الوطن العربي و هو ما يعرف بمصطلح العولمة و الذي كان له تأثير اقتصادي و اجتماعي " الفرع الأول" على حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي ،كما أن التقدم العالمي الكبير و التقنيات الحديثة في كافة أوجه الحياة اليومية أحدثت ثورة معلومات كبيرة " الفرع الثاني" كان لها تأثير على حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي.

الفرع الأول: العولمة و تأثيراتها الاقتصادية و الاجتماعية على حقوق الإنسان و المجتمع العربي

كان لظهور العولمة أثر اقتصادي و اجتماعي على حقوق الإنسان و المجتمع العربي

و يظهر هذا في:

أ- التأثيرات الاقتصادية:

ظهر نظام اقتصادي جديد و الذي كان نتيجة ظهور مصطلح العولمة التي حملت معها أبعاد اقتصادية للوطن العربي ،حيث ظهر نظام الاقتصادي الحر و الذي يعتمد على قانون الطلب و العرض ،كما أن هذا التحول الاقتصادي نتج عنه ظهور لأنماط و ممارسات اقتصادية جديدة تعتمد على الوسائل الحديثة التي تساهم في تطور الاقتصاد عكس ما كان عليه الحال في السابق حيث كان الاقتصاد يعتمد على الوسائل التقليدية التي كانت لا تلبى كافة الاحتياجات الاقتصادية للوطن العربي.(1)

1- علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص 68.

كما أن النظام الاقتصادي الحر الذي أفرزته العولمة يعتمد على اقتصاد السوق المتوافق مع طبيعة الإنسان ،و الذي يترك الإنسان حرا غير مقيد من أجل الإبداع ،و يرتكز على مبدأ " العرض و الطلب" و عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ،كما أن العولمة تضمن تحرير التجارة في السلع و الخدمات، و تحرير حركة الأموال و تداول الإنتاج⁽¹⁾.

ب- التأثيرات الاجتماعية:

أثرت العولمة بشكل كبير على الجانب الاجتماعي للوطن العربي من خلال الأفكار و المعتقدات التي حملتها و يمكن تلخيص هذه الآثار الاجتماعية التي مست حقوق الإنسان و نعني بها الحقوق الاجتماعية فيما يلي:

- العولمة غيرت من السلوك الاجتماعي للفرد العربي من خلال فرض نمط و سلوك اجتماعي داخل الأسر العربية المحافظة فقد تغيرت الكثير من العادات و التقاليد التي كان الفرد العربي يتمتع بها كما أن العولمة غيرت من السلوك النفسي للفرد العربي و جعلته يميل أكثر للحضارة الغربية و التي لا تتناسب مع القيم الدينية و الأخلاقية للوطن العربي.

قد كان للإعلام العربي الدور الكبير في تغيير السلوك الاجتماعي للفرد العربي داخل الأسر المحافظة و هذا عن طريق استعمال القنوات التلفزيونية الفضائية و المؤسسات الإعلامية الكبرى و التي كان لها تأثير سلبي أكثر منه إيجابي باعتبار أن هذه المحطات الإعلامية دمرت المجتمع المدني العربي و أثرت على حقوقه الاجتماعية نتيجة الأفكار و النظريات التي تدعوا إليها هذه الوسائل الإعلامية التي تخدم المصالح الغربية و هذا على حساب الدول النامية و التي ينتمي إليها المجتمع المدني العربي.⁽²⁾

1. علي يوسف الشكري، نفس المرجع السابق، ص 68.

2- علي يوسف الشكري، المرجع نفسه ، ص70.

الفصل الأول: المتغيرات الدولية الإقليمية و قضايا حقوق الإنسان و المجتمع المدني في الوطن العربي

كما تعني العولمة الاجتماعية بروز المنظمات و المؤسسات الدولية غير الحكومية التي تهدف إلى خلق المجتمع المدني كما أدت العولمة إلى تخفيض مساهمات الدول العربية في مجال الضمان الاجتماعي و التعليم الذي يؤدي إلى انسحاب الفقراء من التعليم مما يؤدي إلى انتشار ظاهرة تسرب الأطفال من المدارس بسبب ضعف إمكانياتهم المادية⁽¹⁾.

الفرع الثاني: ثورة المعلومات و تأثيرها على حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي

خلفت ثورة المعلومات تغيرا كبيرا في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للوطن العربي

و كذا انتشار قيم الديمقراطية فيه و يظهر هذا من خلال ما يلي:

أ- تغير الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الوطن العربي:

لقد أحدث التقدم العالمي الذي شهده العالم تغيرا كبيرا في كافة مجالات الحياة داخل الوطن العربي، حيث امتدت هذه الثورة المعلوماتية إلى كل المجالات تقريبا سواء في الإنتاج

أو الصناعة أو في وسائل الاتصال و نقل المعلومات، إذ أدت هذه الثورة إلى تخطي حاجز المسافات بين الدول و القارات، و ما يعنيه ذلك من تزايد إمكانيات التأثير المتبادل بين الشعوب و زيادة معدل التفاعل العالمي، حيث خلفت الثورة العلمية و التكنولوجية أوضاعا اقتصادية و سياسية و اجتماعية لم تكن موجودة من قبل نوعا أو حجما على المستويين المحلي و الدولي، كما أن لهذه الثورة على الصعيد نشر القيم و الأفكار و انتقال الأحداث و التطورات من مكان إلى آخر، فكل هذه الثغرات أثرت على أوضاع حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي⁽²⁾.

1. علي يوسف الشكري، المرجع السابق، ص 70.

2. غازي الصورني، العولمة و طبيعة الأزمات في الوطن العربي، العدد 393، 2003، ص 115.

ب- انتشار قيم الديمقراطية:

ساهمت التكنولوجيا في انتشار قيم الديمقراطية في الوطن العربي من خلال ما يلي:

هو أن هذه الثورة خلفت واقعا جديدا لم يعد بمقدور أي نظام سياسي مهما كانت درجة تسلطه أن يخفي ممارسته أو يحجب الحقائق عن العالم الخارجي، كما أنها خلفت ما يمكن أن نسميه بأثر العدوى في التحول نحو الديمقراطية و تعزيز حقوق الإنسان.

المعلومات بكافة أنواعها بما فيها المعلومات السياسية صارت متاحة للجميع حاكما و محكومين فالحاكم لم يعد بمقدوره منع وصول المعلومات السياسية أو غير السياسية التي يرغب في منع وصولها إلى مواطنه لأنه إذا استطاع التحكم في أجهزة المعلومات الداخلية فإنه لن يستطيع التحكم في مؤسسات المعلومات من شبكة الإنترنت و المحطات الفضائية التي تبث موادها¹.

قد ساهمت هذه الثورة المعلوماتية في ما يسمى بالثورات العربية، أو الربيع العربي و هي حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضيق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية، و قد نجحت الثورات بالإطاحة بأربعة أنظمة حتى الآن، فبعد الثورة التونسية نجحت ثورة 25 يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة 17 فبراير الليبية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي. وأما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها هي حركة الاحتجاجات في سوريا. تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربيّ ظهر لأول مرة في تونس و أصبح شهيراً في كل الدول العربية وهو: الشعب يريد

1. غازي الصورني، المرجع السابق، ص ص 118،119.

إسقاط النظام⁽¹⁾.

المطلب الثالث

ظاهرة الإرهاب و تأثيرها على حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي

شكلت ظاهرة الإرهاب واحدة من بين القضايا العالمية التي أحدثت تغير كبير في النظام الدولي خاصة على أوضاع حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي حيث تم ربط الإرهاب بالمجتمع و الدول العربية خاصة بعد أحداث **11 سبتمبر 2001**⁽²⁾ " الفرع الأول" و ما تبعه

من آثار على الدول المنطقة العربية و هذا يظهر في تصاعد الضغوط الأمريكية على الدول العربية "الفرع الثاني" .

الفرع الأول: التدايعات السلبية لهجمات 11 سبتمبر 2001 على أوضاع الشعوب العربية

منحت أحداث **11 سبتمبر 2001** للولايات المتحدة الأمريكية فرصة تاريخية للتلاعب بالمفاهيم و خلط الحقائق.

كل ما تقوم به الحكومة الأمريكية ضد الآخرين هو مكافحة الإرهاب و كل ما يقوم به الغير مما لا يصادف قولاً لديها هو إرهاب و منها كذلك الربط بين الإسلام و الإرهاب حيث سارع الكثيرون من إعلاميين البيت الأبيض بصب الاتهامات على الإسلام و المسلمين و الربط بين أحداث **11 سبتمبر 2001** مما أثر على صورة المسلمين و العرب بصفة خاصة.

كما أنه تغيرت نظرت المواطن و الحكومات الغربية للجاليات العربية المقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة و في أوروبا عامة، مما أدى إلى خلط و جدل كبير حول مفاهيم

1- الربيع العربي ،ويكيبيديا الموسوعة الحرة .

2- أحداث **11 من أيلول/سبتمبر 2001** هي مجموعة من الهجمات التي شهدتها الولايات المتحدة في يوم الثلاثاء الموافق **11 سبتمبر 2001** .تم تحويل اتجاه أربع طائرات نقل مدني تجارية وتوجيهها لتصطدم بأهداف محددة نجحت في ذلك ثلاث منها. الأهداف تمثلت في برج مركز التجارة الدولية بمنهاتن ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البننتاجون) .سقط نتيجة لهذه الأحداث 2973 ضحية 24 مفقوداً، إضافة لآلاف الجرحى والمصابين بأمراض جراء استنشاق دخان الحرائق والأبخرة السامة.

الفصل الأول: المتغيرات الدولية الإقليمية و قضايا حقوق الإنسان و المجتمع المدني في الوطن العربي

و قضايا الهوية، و الاندماج، و موقف الجالية الإسلامية في الولايات المتحدة خاصة و دول الغرب عامة من أحداث 11 سبتمبر 2001 و ظاهرة الإرهاب¹.

و لقد تركز تأثير 11 /09/ 2001 و ما أعقبه من تداعيات على حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي في نقطتين:

- الأولى أن بعض الدول العربية الكبرى و التي تصنف من حلفاء و أصدقاء الغرب، و التي تربطها اتفاقيات أمنية و اقتصادية متعددة، بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية لدول الخليج العربي.

و الثانية أن أصابع الاتهام لمنفذي 11 سبتمبر ووجهت بالأساس لأفراد و جهات تنتمي بالأساس لهذه الدول العربية و التي توصف بالصديقة بل وصل الأمر إلى اتهام بعض النظم العربية بتشجيع و دعم المنظمات الإرهابية².

الفرع الثاني: تصاعد الضغوط الأمريكية على الدول العربية في مجالات حقوق الإنسان

تصاعدت الضغوط الأمريكية على الدول العربية في مجالات الديمقراطية و حقوق الإنسان و المجتمع المدني حيث بدأت و اشنطن تغير من نظرتها إلى قضية الديمقراطية في المنطقة و أصبحت تعترف بأن غياب الديمقراطية في العالمين العربي و الإسلامي قد أسهم في خلق بيئة ملائمة لتنامي جماعات العنف و الإرهاب.

من هنا باتت تطلب دول المنطقة باتخاذ خطوات جادة على طريق تحقيق الديمقراطية من خلال إصلاح نظم و مناهج التعليم و الإصلاح الاقتصادي، و توسيع المشاركة السياسية

1. كمال ريمون، مجلة التعاون الخليجي، تداعيات الإرهاب و أليات المواجهة، العدد71، ص ص 51،50.

2. عبد الحي وليد، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحويلات الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد151، ص 90.

الفصل الأول: المتغيرات الدولية الإقليمية و قضايا حقوق الإنسان و المجتمع المدني في الوطن العربي

و تقوية المجتمع المدني و تعزيز دور المرأة، و أكثر من هذا فإن أحد المبررات الأساسية التي روجتها واشنطن لتبرير حربها ضد العراق.

كما مورست الضغوط على الدول العربية فيما يتعلق بحقوق الإنسان و المجتمع المدني، حتى تتبنى قرارات و قوانين تختص بهذا المجال و مثال لذلك ما حدث عشية اليوم العالمي للمرأة حيث قام وفد من ممثلي منظمات حقوق الإنسان في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و دول الخليج بدعم من المنظمة الدولية لحقوق الإنسان بمطالبة جامعة الدول العربية باتخاذ موقف حاسم فيما يتعلق بحقوق النساء في الدول العربية⁽¹⁾.

1. عبد الحي وليد ، المرجع السابق، ص ص 85، 88.

المبحث الثاني

المتغيرات الإقليمية و قضايا حقوق الإنسان و المجتمع المدني في الوطن العربي

لم تكن التغيرات الدولية وحدها التي أثرت على حقوق الإنسان و المجتمع المدني في الوطن العربي بل حتى التغيرات الإقليمية أثرت بدورها على هذين المجالين و تعتبر التغيرات الإقليمية نتيجة و أمر طبيعي باعتبار أن هذه الأخيرة هي امتداد لتغيرات الدولية التي شهدها العالم بعد انهيار الكتلة الاشتراكية و تحول النظام الدولي، و لعل من أبرز التغيرات الإقليمية و التي يمكن اعتبارها رئيسية، نجد حرب الخليج الثانية "المطلب الأول" و كذا الإصلاح السياسي و طرح المشاريع البديلة "المطلب الثاني" إلى جانب تهديدات دول الجوار الجغرافي "المطلب الثالث".

المطلب الأول

حرب الخليج الثانية و الغزو الأمريكي للعراق و تأثيرهما على حقوق الإنسان و المجتمع المدني

تعتبر حرب الخليج الثانية من الأحداث الرئيسية و المتغيرات الكبرى على الساحتين الدولية و الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة و انهيار الإتحاد السوفياتي، و قد خلفت هذه الحرب تأثيرات سلبية "الفرع الأول" و تأثيرات إيجابية "الفرع الثاني" على حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي.

الفرع الأول: التأثيرات السلبية

خلفت حرب الخليج الثانية آثار سلبية على حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي و يظهر هذا من خلال ما يلي:

حيث أحدث احتلال العراق للكويت انتهاكا لشريعة النظام الدولي الجديد، و تصدعا في هيكل البناء الإقليمي و تهديدا مباشرا للأمن القومي العربي، مما أثر على قضايا حقوق الإنسان و المجتمع المدني في الدول العربية حيث لم ينتج عن احتلال العراق للكويت طعنة عميقة في قلب التضامن العربي فقط بل و فتح أبواب الوطن العربي على مصراعيه لتدخل الأجنبي و مواجهة الأخطار و التهديدات، و جر قوات أجنبية إلى مسرح العمليات، مما شكل أهم المتغيرات الإقليمية التي أثرت سلبا على حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي إلى درجة يرى فيه المحللون و الخبراء أن حرب الخليج الثانية مثلت سببا لتقويض النظام الإقليمي العربي على الأقل من الناحية النظرية⁽¹⁾.

إن ما أقدم عليه العراق آن ذاك شكل عملية غزو عسكري لدولة عضو في الجامعة العربية و محاولة إزالة دولي قائم، و يعد بمثابة عدوان ينطوي على استخدام للقوة المسلحة في غير الأحوال المباحة، فكان من الطبيعي أن تكون العواقب وخيمة على العراق بصفة خاصة و دول المنطقة بصفة عامة، فالعراق فرض عليه حصار اقتصادي استمر لأزيد من 10 سنوات ذاق فيه الشعب العراقي ويلات الجوع و الفقر و البطالة، فقد كانت الأوضاع خاصة حقوق الإنسان جد مزرية و لم ينتهي هذا الأمر عند هذا الحد بل تعرض العراق للغزو الأمريكي سنة 2003 و ما خلفه هذا الأمر على حقوق الإنسان في الوطن العربي حيث² تعرضت الكثير من الدول

1. سيا لنجر، أريك لوران، حرب الخليج، ترجمة عزمي مخلوف، سفنكس للطباعة و النشر، القاهرة، 1990، ص 180.

2. مغاوري شلبي علي، الإقتصاد العراقي من الحصار إلى ما بعد الحرب، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، ص 91.

الفصل الأول: المتغيرات الدولية الإقليمية و قضايا حقوق الإنسان و المجتمع المدني في الوطن العربي

العربية إلى مساومات و ضغوطات خارجية من طرف الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة التي قامت ببناء قواعد عسكرية داخل المنطقة العربية إلى جانب إبرام اتفاقيات دولية تخدم المصالح الأمريكية و الإسرائيلية كتوقيع الأردن لمعاهدة السلام عام 1993، فكل هذه الأحداث أثرت بشكل سلبي على حقوق الإنسان في الوطن العربي⁽¹⁾.

الفرع الثاني: التأثيرات الإيجابية

أسفرت أزمة الخليج عن تعرية كثير من نقاط الضعف الداخلي في الدول العربية، و بالتالي حثها على تغيير الكثير من خياراتها و المعايير التي تستند إليها في هذا المجال على ضوء المعطيات الجديدة على الساحة الدولية السياسية حيث أدت هذه الأحداث إلى إثارة مسألة المشاركة السياسية و أظهرتها على السطح من جديد، حيث أجبرت الأنظمة السياسية في الدول العربية على تقديم الوعود بإجراء الإصلاحات السياسية.

هذا الأمر يعد مكسبا كبيرا لشعوب المنطقة العربية التي عانت من الأنظمة الاستبدادية، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية و هو حق من حقوق الإنسان⁽²⁾ فقد كانت هذه الحقوق مضمونة نتيجة اتفاقيات التي كانت تضعها الأنظمة السياسية العربية كما أن هذه الأخيرة لم تعر موضوع المشاركة السياسية و هو مظهر من مظاهر الديمقراطية قدرا كبيرا من الاهتمام إلا بعد تفجر أزمة الخليج، حيث حركت هذه الأزمة الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية في الوطن العربي مما انعكس بالإيجاب على حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي خاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية⁽³⁾.

1. لظفي حاتم، الإحتلال الأمريكي للعراق و إنهاء الدولة العراقية، الطبعة الأولى، دار الحكمة للنشر، القاهرة، 2014، ص 102، 104.

2. لظفي حاتم، المرجع السابق، ص ص 201، 202.

3. سيا لنجر، المرجع السابق، ص ص 85، 86.

المطلب الثاني

الإصلاح السياسي و طرح المشاريع البديلة للأنظمة العربية

تعد الإصلاحات السياسية و المشاريع البديلة للنظام العبي من بين الإفرازات السلبية للغزو الأمريكي للعراق حيث تم طرح مفهوم الإصلاحات البديلة "الفرع الأول" في إطار مبادرات و مشاريع السياسية و اقتصادية كانت تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف "الفرع الثاني" وفق المخطط الأمريكي الغربي.

الفرع الأول

مفهوم الإصلاح السياسي و طرح المشروعات البديلة للنظام العربي

تتمثل في جملة من المشاريع السياسية و الاقتصادية و التنموية التي أطلقتها الإدارة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط العربي، حيث ارتأت الإدارة الأمريكية أن الإصلاح السياسي و الديمقراطي في هذه المنطقة، قد يكون أحد الأدوات الممكنة لمواجهة الإرهاب، و لذلك سعت الولايات المتحدة لضغط على الأنظمة العربية في المنطقة لإطلاق عمليات التنمية السياسية و التحديث الديمقراطي، إلى أن هذه العمليات لا تسير بنفس الوتيرة في جميع الأنظمة العربية بل تتفاوت من نظام إلى آخر نتيجة للظروف الداخلية و الإقليمية السائدة فالشرط الأساسي لإحداث عمليات الإصلاح السياسي و هو الشيء الغائب عن المنطقة منذ عقود(1).

كما ينبغي تأكيد على أن هناك نوعين من المبادرات و المشروعات التي تم طرحها في إطار الحديث عن الإصلاح السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في الشرق الأوسط، فالنوع الأول يتمثل في المبادرات التي قدمتها النخب العربية من أجل إصلاح الأوضاع السياسية

1. كمال سعيد، مبادرة الإصلاح في المنطقة " أسباب الفشل و عوامل النجاح "، سفنكس للطباعة و النشر، القاهرة، 2001، ص ص 40، 41.

و الاجتماعية الداخلية، و النوع الثاني يتمثل في الإصلاحات التي تم طرحها من طرف الخارج" الولايات الأمريكية المتحدة" في أعقاب احتلال العراق سنة¹2003 ولكن ما يمكن ملاحظته هو التزام بين الدعوات و المشروعات الداخلية و الخارجية و هو الأمر الذي اعتبره البعض مدروسا، فالمبادرات الداخلية التي تم إطلاقها من طرف النخب العربية جاءت نتيجة و استجابة لضغوط الخارجية و تنفيذاً للأجندة غير وطنية كمثل لذلك: مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي جاء كبديل للنظام العربي⁽²⁾.

الفرع الثاني

أهداف الإصلاح السياسي و طرح المشروعات البديلة للنظام العربي

حملت هذه الإصلاحات السياسية و الاجتماعية جملة من الأهداف التي تحمل في مضمونها مصالح و أطماع خارجية، حيث كانت تهدف إلى تغيير الأنظمة داخل الأنظمة العربية و الإسلامية، و لكن بوسائل مختلفة حسب كل نظام، و تم تطبيق ذلك في العراق، فإذا كان استخدام الغزو العسكري هو وسيلة للتغيير من أعلى ثم تأتي هذه الإصلاحات و المشروعات المطروحة لتكون بمثابة وسيلة لتغيير النظم من الأسفل، و ذلك بالتركيز على النسيج الاجتماعي، لكن الأمر تطور من إصلاح إلى فتنة طائفية⁽³⁾.

أثارت هذه المشاريع الإصلاحية التي نم إطلاقها سخط معظم الدول العربية فرغم اعتراف المسؤولين العرب بحاجة الدول العربية و النفس الذي تعني منه هذه الأخيرة خاصة على مستوى حقوق الإنسان بكل أنواعها إلى أن هذا النوع من المشاريع يعد تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية و انتهاك لسيادتها الوطنية باعتبار أن هذا النوع من الإصلاحات يخدم المصالح الأمريكية و الإسرائيلية، و هو الأمر الذي دفع بالدول العربية إلى رفضهم لهذه المشاريع حيث تم إصدار العديد من البيانات الصادرة عن هذه الدول عدم قبولها لفرض نمط

1. عبد الفتاح نبيل، الدولة و الإصلاح الدستوري، المجلة العربية، العدد57، ص ص 19،20.

2. كمال سعيد، المرجع السابق، ص ص 60،62.

3. العكر عبد النبي، قراءة مشروع الإصلاح الديمقراطي، دار الكفور، بيروت، 2005، ص ص 80،82.

إصلاح على الدول العربية الإسلامية من الخارج، لأن تحقيق الاستقرار قبل كل شيء و هو الشرط الغائب عنها⁽¹⁾.

المطلب الثالث

تهديدات دول الجوار و تأثيرها على حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي

تعتبر التهديدات الخارجية و التي تأتي من دول الجوار من أكبر و أخطر التهديدات التي تهدد أمن و استقرار المنطقة العربية خاصة فيما يتعلق بالحقوق الإنسان، كون أن هذه التهديدات تستهدف هذا المجال الحساس، و لعل من أبرز الدول نجد إسرائيل " الفرع الأول" التي تعد من أخطر دول الجوار لأسباب تاريخية إلى جانب إيران " الفرع الثاني" لا تقل خطورة عن نظيرتها الإسرائيلية و هذا لأسباب دينية و تاريخية.

الفرع الأول: تأثير إسرائيل على حقوق الإنسان و المجتمعات المدنية العربية

تعد إسرائيل أو الكيان الصهيوني من بين أخطر دول الجوار التي تهدد الدول العربية خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

باعتبار أن هذا الموضوع حساس جدا و هي الأضعف في الدول العربية و هو الأمر الذي حولت إسرائيل استغلاله لصالحها خاصة في ظل الصراع التاريخي بين إسرائيل و الدول العربية و هو ما يعرف بالصراع العربي و الإسرائيلي و يكمن تأثير إسرائيل على حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي من خلال ما يلي:

قيام المنظمات الدولية التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان و مؤسسات المجتمع المدني العربي من خلال النشاطات و الممارسات التي تقوم بها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة حيث قامت هذه المنظمات الدولية بحملات و إصدار بيانات و تقديم تقرير دوري تبين الممارسات الإسرائيلية الوحشية و الاعتداءات اليومية التي تمس حقوق الإنسان، فكل هذه

1. عبد الحي وليد ، المرجع السابق، ص 121.

الفصل الأول: المتغيرات الدولية الإقليمية و قضايا حقوق الإنسان و المجتمع المدني في الوطن العربي

الأوضاع دفعت و أدت إلى بروز منظمات حقوقية تقوم بالتصدي للسياسات الظالمة التي تطبق بحق الشعب الفلسطيني الأعزل و تنتقد سياسة ازدواجية المعايير التي تشكلها الدول الغربية باعتبار أن هذه الأخيرة تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان في كافة أنحاء العالم⁽¹⁾. و من أبرز هذه المؤسسات الحقوقية و المدنية نجد المركز الوطني لحقوق الإنسان في فلسطين، فقد رفض هذا الأخير توجيهات الدول العربية التي تطالب بتطبيق الديمقراطية كما استنكر القرار الذي اتخذته الدول الغربية بوقف المساعدات الإنسانية المقدمة للشعب الفلسطيني.

حذر المركز الوطني لحقوق الإنسان من العواقب الوخيمة التي ستؤثر بالسلب على حقوق الإنسان و مؤسساته المدنية للشعب الفلسطيني الذي هو في غنى عن مثل هذه القرارات الظالمة.

و لم يمر هذا الأمر على الشعوب العربية و أنظمتها الحاكمة هكذا حيث قادت مؤسسات المجتمع المدني العربي حراكا شعبيا من خلال تكاثف المنظمات الأهلية و المجتمع المدني في المؤتمر الذي عقد في جنوب إفريقيا صيف 2005، و النشاط الفعال ضد العولمة ممثلا في المنتدى العالمي حول العولمة، و الذي عقد بمبادرة من شبكة المنظمات الأهلية العربية للتنمية في بيروت ، بالإضافة إلى جملة الحماية الشعبية الدولية للشعب الفلسطيني⁽²⁾ التي حققت نجاحا كبيرا و استقطبت أعدادا كبيرة من دول الغربية المختلفة، كما قامت المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بعقد مؤتمر دعم الاتفاقية الفلسطينية و الاستقرار في العراق و الذي عقد في لبنان في مارس 2008، حيث خرج هذا المؤتمر بالعديد من التوصيات و لعل أبرزها ما يلي:

أ- دعوة مؤسسات المجتمع المدني العربية لمنع الممارسات الإسرائيلية.

1. زيادة رضوان، مسيرة حقوق الإنسان في الوطن العربي، المركز الثقافي العربي، القاهرة، 2003، ص ص 50، 54.

2- الجامعي نعيمة، أثر النظام العالمي الراهن على التحويل الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005، ص 223.

الفصل الأول: المتغيرات الدولية الإقليمية و قضايا حقوق الإنسان و المجتمع المدني في الوطن العربي

ب- دعوة الحكومات العربية لبلورة إستراتيجيات لاستقطاب التحالفات الدولية من توفير الحماية الدولية لفلسطين⁽¹⁾ .

فكل هذه المبادرات و المؤتمرات ساهمت و لو بقسط قليل في نمو الوعي القومي العربي خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي كانت من أكبر المستفيدين من هذه التهديدات الإسرائيلية من خلال التضامن الدولي و التعاطف الذي لقيته هذه القضية.

الفرع الثاني: تأثير إيران على حقوق الإنسان و المجتمعات المدنية العربية

عرفت إيران كيف تستغل الأوضاع التي تتخبط و تمر بها المنطقة العربية من خلال وضع مخطط يستهدف تحقيق أكبر المكاسب الممكنة على الصعيدين الإقليمي و الدولي و هذا من خلال توظيف الميليشيات الشيعية الموالية لها و يظهر هذا من خلال المؤتمر الذي عقد في المدينة الكردية أربيل مطلع شهر مارس و الذي شهد اختلاف حول البند المتعلق بالنزاع الإيراني و الإماراتي حول أحقية الجزر الثلاثة، حيث عبر الائتلاف الشيعي العراقي عن ولائه لإيران في هذه القضية.⁽²⁾

و هذا ما يظهر مدى نجاح المشروع الإيراني في اختراق و التأثير على حقوق الإنسان و مؤسسات المجتمع المدني، من خلال استعمال الوسائل المادية و الدبلوماسية و التي أثمرت بتأسيس منظمات حقوقية و إنسانية تعمل لصالح إيران⁽³⁾.

كما أن إيران أثرت على الجانب العربي، بعد تراجع دور الدول العربية و عدم وجود أي تحرك من المنظومة العربية و هو الأمر الذي حدث في العراق، حيث تخلت الدول العربية عن

1. الجامعي نعيمة، أثر النظام العالمي الراهن على التحويل الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، نفس المرجع السابق ص 223.

1- أل عوير علي، أثر التحولات الدولية و الإقليمية على مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2007، ص ص 153، 155.

3. أل عوير علي، أثر التحولات الدولية و الإقليمية على مجلس التعاون الخليجي، نفس المرجع السابق ، ص ص 153، 155.

الفصل الأول: المتغيرات الدولية الإقليمية و قضايا حقوق الإنسان و المجتمع المدني في الوطن العربي

دورها في الدفاع حقوق الشعب العراقي، حيث تم ترك الساحة العراقية وأمريكا و إيران اللتان عرفتا كيف تبسطا السيطرة على أوضاع حقوق الإنسان في كافة المجالات و هو الأمر الذي دفع جامعة الدول العربية إلى محاولة التصدي لهذا الأمر من خلال دعوة الرئيس الإيراني إلى قمت الرياض بهدف احتوائه، لكن الأخير استطاع تحويل هذا التحرك الدبلوماسي الخجول لصالحه حين عرض على دول الجامعة العربية الدخول معهم في تحالفات أمنية التي تهدف إلى تكريس التفوق الإقليمي الذي تسعى إليه إيران.

فكل هذه المخططات الإيرانية التي حاولت التأثير على مجالات الحياة باعتبار أن إيران لم تستثني أي مجال، فقد سعت إلى إضعاف الاقتصاد العربي من خلال استثمار أموالها في المنطقة و هو الأمر الذي انعكس بالسلب على الأوضاع الاقتصادية للدول العربية، حيث تراجع الإنتاج الوطني، و اختل التوازن بين النمو الاقتصادي و الاجتماعي و توقف عجلة التنمية، و أغرقت دول المنطقة في الديون إلى جانب استنزاف ثرواتها كما الوضع الاجتماعي لم يكن أحسن حال من الوضع الاقتصادي فالحياة الاجتماعية أصبحت صعبة خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة داخل المجتمعات العربية و ما تبعه من انهيار القدر الشرائية للفرد العربي فكل هذه الأوضاع و الضغوطات الإيرانية أثرت على أوضاع حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي⁽¹⁾.

إن ما يمكن استخلاصه من هذه التهديدات الخارجية هو نجاح هذه الأخيرة في تحقيق أهدافها خاصة في مجالي حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي نتيجة ضعف الأنظمة العربية في التصدي لهذه المخططات الإسرائيلية و الإيرانية خاصة التي استغلت الضعف القانوني و عدم الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان التي أصبحت قضية حساسة جدا و عالمية

1. الجامعي نعيمة، المرجع السابق، ص 186.

الفصل الأول: المتغيرات الدولية الإقليمية و قضايا حقوق الإنسان و المجتمع المدني في الوطن
العربي

نظرا لمكانة الفرد على المستوى الدولي و هو الأمر الذي لم تراعيه بالشكل اللازم للأنظمة
العربية.

الفصل الثاني: المبادرات العربية المتخذة من أجل تطوير حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي

بعد التغيرات الإقليمية و الدولية التي مست الوطن العربي و الآثار التي خلفتها على مجال حقوق الإنسان و المجتمع المدني أدركت الدول العربية مدى خطورة هذه التغيرات على حقوق الإنسان كما أن الاهتمام الكبير بقضايا حقوق الإنسان و تحوله و تحوله من قمة داخلية إلى قمة خارجية و كذا ازدياد الضغوط الدولية بشأن ضرورة الاهتمام بحقوق الإنسان دفعت الدول العربية إلى الاهتمام بهذه القضية التي أصبحت الشغل الشاغل و قضية الساعة و هذا عن طريق حملة من المبادرات الرسمية " المبحث الأول" أو عن طريق المبادرات الغير الرسمية " المبحث الثاني" و التي تهدف إلى تطور حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي.

المبحث الأول

تطوير حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي في إطار المبادرات

الرسمية

دفعت الظروف الدولية و الإقليمية التي تحط بالعالم العربي و كذا ارتفاع الأصوات الداخلية و الخارجية من أجل مسايرة هذه الظروف و التكيف معها إلى إجبار الدول العربية و الجهات الرسمية إلى إطلاق جملة من المبادرات و الإصلاحات التي اقتنعت الدول العربية بضرورة إطلاقها حيث تم إطلاق إصلاحات سياسية و ديمقراطية " **المطلب الأول**"، إلى جانب إطلاق مبادرات تدخل في إطار التعاون الدولي لتطوير حقوق الإنسان " **المطلب الثاني**"، و العمل على تفعيل دور المجتمع المدني " **المطلب الثالث**".

المطلب الأول

الإصلاح السياسي و الديمقراطي

اقتنعت الدول العربية بضرورة إجراء إصلاحات سياسية و ديمقراطية عاجلة خاصة بعد التطورات السياسية التي شاهدها هذه الساحة خاصة على مستوى الحقوق السياسية للأفراد و ظهور مصطلح الديمقراطية للذي تم ربط الإصلاح السياسي بالديمقراطية " **الفرع الأول**" و هذا لعدة أسباب و عوامل كثيرة " **الفرع الثاني**"، و لعل أبرز هذه المبادرات و الإصلاحات الديمقراطية نجد المبادرة الجزائرية السعودية " **الفرع الثالث**".

الفرع الأول: مفهوم الإصلاح السياسي و الديمقراطي

يقصد بمفهوم الإصلاح السياسي و الديمقراطية هي جملة من الإصلاحات السياسية الداخلية التي قامت بها الأنظمة العربية من أجل التحول المجتمعات العربية من مجتمعات استبدادية أو سلطوية إلى مجتمعات ديمقراطية تقوم على مبدئي التعددية السياسية و تداول السلطة و هذا يقوم على أساس نقطتين أساسيتين و هما :

أ- عملية الإصلاح تقوم على تغيير اجتماعي مخطط يتحقق عبر سلسلة من المراحل و الإجراءات، أي أنه لا يتم جملة واحدة، مما يعني أن الإصلاح عملية مجتمعية تخص المجتمع كله، الحاكمين و المحكومين على حد سواء، و أنها ترتبط بالقيم كما ترتبط بالمؤسسات .

ب- إن عملية الإصلاح السياسي هي عملية تقوم وفق إستراتيجية معينة تعتمد على دراسة الأوضاع السياسية بشكل دقيق استنادا على المعطيات السياسية الداخلية و الخارجية الموجودة على أرض الواقع مما يسمح للسلطة الحاكمة بتغيير نظام الحكم من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي و هذا عن طريق وضع آليات قانونية تركز على أساس ديمقراطي تسمح للأفراد بالتمتع بحقوقهم خاصة المدنية و السياسة بكل حرية و دون عقبات تذكر⁽¹⁾.

و هكذا يشمل الإصلاح السياسي عملية مهمة هي التحول نحو الديمقراطية، بحيث يصبح المجتمع المعني مجتمعا ديمقراطيا من أهم سماته القدرة على الاختيار و من ثم تغيير الحكام و السياسات عن طريق مشاركة شعبية في انتخابات حرة و نزيهة.

1. إدريس محمد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي "المفهوم و المرتكزات"، مكتبة القاهرة، 2000، ص ص 87،88.

و هو المجتمع الذي يمارس الحكم عن طريق مؤسسات قادرة على الرقابة و المحاسبة و التشريع، دون تدخل أو إكراه من السلطة التنفيذية.

فالإصلاح السياسي هو خطوة مهمة لتكريس مبدأ الديمقراطية الذي يعد مبدأ أو معيار أساسي لقياس مدى احترام الأنظمة الحاكمة لحقوق الإنسان التي أصبحت معيار و مطلب دولي و خارجي من أجل احترام و العمل على تعزيز و حماية حقوق الإنسان باعتباره أصبحت قيمة علمية و إنسانية⁽¹⁾.

إن ما يمكن الإشارة إليه حول موضوع هذه الإصلاحات السياسية هو أن هذه الأخيرة لكي تتحقق لا يد من توفر عديد من العوامل من شأنها أن تعزز حقوق الإنسان داخل الوطن العربي خاصة في مجال الحقوق السياسية التي تعد نقطة الضعف داخل الأنظمة العربية و هذا لوجود العديد من الثغرات خاصة في جانب المنظمة القانونية التي تقيد الحرية السياسية للأفراد لذلك يجب أن تتوفر الإرادة السياسية لدى هذه الأنظمة و الابتعاد عن الحسابات الشخصية الضيقة إلى جانب تقديم تسهيلات للأفراد من أجل السماح لهم بممارسة هذه الحقوق في إطار ديمقراطي و قانوني.

الفرع الثاني: أسباب الإصلاح السياسي و الديمقراطي

أضحت عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي أمر ضروري نتيجة لتغيرات الإقليمية و الدولية التي تحيط بالدول العربية إلى جانب الضغوطات الخارجية و الداخلية التي تتطلب إجراء إصلاح شامل و هذا عن طريق توفير شروط و وسائل تتناسب مع الأسباب التي أدت إلى القيام بهذه الإصلاحات السياسية و يمكن أبرز و أهم الأسباب التي أدت إلى إطلاق هذه الإصلاحات وفق ما يلي:

1. محمود أحمد، المتغيرات الإقليمية و الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص ص 90،91.

- اقتناع الأنظمة العربية الحاكمة بضرورة الإسراع في عمليات الإصلاح السياسي لمواجهة التغيرات الدولية.
- دور المؤسسات و المنظمات المدنية الحقوقية في إجبار الأنظمة الحاكمة على تغيير سياستها الظالمة و هذا عن طريق الحراك السياسي الذي تقوم به.
- تخبط المنطقة العربية في مشاكل عديدة خاصة تردي الأوضاع السياسية و حالة الجمود الذي تعيشه الساحة السياسية العربية .
- انتشار ظاهرة الإرهاب في المنطقة العربية و ما تبعه هذا الأمر من خلال الضغوط الخارجية التي تطالب بالإصلاحات من أجل محاربة هذه الظاهرة.
- نمو الوعي الديمقراطي لدى شعوب المنطقة العربية مما دفعها إلى المطالبة بهذه الإصلاحات.(1)

الفرع الثالث: المبادرة الجزائرية و السعودية كنموذج على ذلك

اتخذت الدول العربية العديد من المبادرات الإصلاحية في سبيل تطور و تعزيز حقوق الإنسان في الوطن العربي إلى جانب رغبت هذه الدول العربية في تكريس مبادئ الديمقراطية استجابة للضغوطات الداخلية و الخارجية و لعل من أبرز المبادرات نجد المبادرة الجزائرية و كذا المبادرة السعودية.

أ - المبادرة الجزائرية:

اتخذت الجزائر من الإجراءات و أحرزت العديد من الإنجازات التي تعبر بوضوح على أنها قطعت أشواطاً هامة نحو إقامة نظام سياسي ديمقراطي فقد عززت الجزائر التوجه الديمقراطي و التعددية من خلال الانتخابات التشريعية و المحلية و الانتخابات الرئاسية التي شاركت جامعة الدول العربية و جهات دولية أخرى في مراقبتها.

1- عبد العزيز العشاري، نفس المرجع السابق، ص 132.

كما دعمت الجزائر حقوق الإنسان من خلال إنشاء جهاز شامل له آليات برلمانية و قضائية، كما وسعت من حرية إنشاء الجمعيات الأهلية و منظمات المجتمع المدني و في الإطار ذاته طرحت الجزائر مجموعة من الأهداف المستقبلية للسنوات الخمس القادمة تمثلت في إصلاح العدالة و تعزيز دولة القانون الأمر الذي يتطلب دعم استقلال القضاء و الإسراع في البت في القضايا و تنفيذ الأحكام أو مواصلة إصلاح هيكل الدولة، عبر تزويد الإدارات بالأدوات و تعميق الأمركية و تحويل المواطن إلى شريك كامل و تطوير الشراكة بين الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني عبر توسيع المشاركة و تعزيز الحوار بين القوى الفاعلة في المجتمع للتواصل الاقتصادي و الاجتماعي ، يوطد شراكة حقيقية بين الحكومة و الحركات النقابية و أصحاب الأعمال

حيث تم إجراء العديد من الإصلاحات القانونية التي مست حقوق الأفراد من خلال تعديل قانون الأسرة في سنة 2005 الذي منح مزيدا من الحقوق للمرأة من خلال النصوص القانونية المعدلة و الجديدة التي أعطت مكانة خاصة للمرأة كما تم إطلاق العديد من الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القضائية التي حاولت تطوير و تعزيز حقوق الإنسان من خلال وضع آليات قانونية تسمح بضمان احترام هذه الحقوق و تتمثل هذه الآليات في إنشاء العديد من المنظمات الحقوقية التي تسعى إلى حماية حقوق الإنسان كالمجلس الدستوري و كذا مجلس حقوق الإنسان في الجزائر كما يقدم اقتراحات و آراء حول النقائص و يقدم الحلول التي يراها ضرورية لترقية حقوق الإنسان.⁽¹⁾

¹ - عبد العزيز العشاري، نفس المرجع السابق، ص ص 134-133.

ب- المبادرة السعودية :

تعتبر المبادرة السعودية أن الإصلاح الذاتي و تطور المشاركة السياسية داخل الدول العربية، هما منطلقان أساسيان لبناء القدرات العربية، و توفر شروط النهضة العربية الشاملة و تلبية متطلبات الانخراط الإيجابي في الميادين المنافسة العالمية، و تحقيق التنمية المستدامة، و إيجاد برامج لتشجيع الإبداع و الفكر الأخلاقي، و التعامل بموضوعية و واقعية مع المستجدات و المتغيرات المتلاحقة على الساحة الاقتصادية العالمية، خاصة فيما يتعلق ببيروز التكتلات الاقتصادية الكبرى، و تنامي العولمة ... بما توفره من فرص و تفرضه من تحديات، و التطورات المتسارعة في مجالات الاتصالات و المعلومات.

حيث دعت إلى ميثاق عربي جديد، يضمن حماية المصالح المشروعة و تحقيق المطالب العادلة للدول العربية و بدعم العمل العربي المشترك، حيث دعت الرياض في مبادرتها أيضا إلى بناء القدرات الدفاعية العربية و إيجاد برامج لتشجيع الإبداع و الفكر، كما ركزت المبادرة على النواحي الاقتصادية، حيث شددت على وضع خطة عملية، لاستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشكل نهائي، على أن تكون خالية من الاستثناءات و القيود الإدارية و الفنية، كما أضافت المبادرة أن ذلك لن يأتي إلا ببناء تعاون اقتصادي عربي قائم على أسس و قواعد ثابتة⁽¹⁾.

لم تكن المبادرة السعودية و الجزائرية هما المبادرتين الوحدتين التي جاءت بمجموعة من الإصلاحات السياسية و الديمقراطية، حيث تبعتها العديد من المبادرات العربية التي تضمنت العديد من الإصلاحات السياسية التي أعطت مجموعة من الحقوق و كرستها في نصوص قانونية و دستورية، لعل من أبرزها ما يمكن ذكر هذه الحقوق نجد حرية التعبير التي تعد الشرط الأساسي في تسهيل ممارسة الديمقراطية و تطويرها، إلى جانب حرية الصحافة التي أصبحت شرط خاص في ظل التغيرات التي تشهدها الساحة الدولية، كما أن

1. عبد العزيز العشاري، المرجع السابق، ص 134.

هذه المبادرات شملت أيضا إصلاحات على مستوى جامعة الدول العربية حيث شملت المبادرة اليمنية على ضرورة تعديل نظام التصويت بالجامعة، ليكون بالأغلبية بدلا من الإجماع، إلى جانب ضرورة إقامة برلمان عربي، و مجلس شعوري إلى غيرها من الإصلاحات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي تضمنتها هذه المبادرة بشكل خاص و بقية المبادرات العربية بشكل عام⁽¹⁾.

و في ضوء هذه المبادرات المقدمة من الدول الأعضاء في الجامعة العربية، أصبحت قضية الإصلاح السياسي القضية مطروحة في كافة اجتماعات وزراء الخارجية العرب في الدورات العادية و الاستثنائية.

المطلب الثاني

التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان

بعد الإصلاحات الداخلية التي باشرتها الدول العربية و التي مست مختلف المجالات، عرفت هذه الإصلاحات نقائص عديدة عند تطبيقها على أرض الواقع مما دفع الدول العربية إلى الاقتناع بضرورة التعاون مع القوى الخارجية من أجل تطور حقوق الإنسان لدى تم إطلاق العديد من المبادرات التي تدخل في إطار التعاون الدولي، كما المبادرة المصرية "الفرع الأول" و المبادرة السودانية "الفرع الثاني"

الفرع الأول: المبادرة المصرية.

كانت المبادرة المصرية من أكثر المبادرات اهتماما بالبعد الدولي، حيث ترى بأن كثيرا من القرارات التي تصدر عن جامعة الدول العربية تتصل بعلاقاتها الإقليمية و الدولية، و يظهر إمعان النظر في هذه القرارات أن متابعتها لا تتم على النحو المطلوب، وبالتالي فإنها تتحول إلى مجرد تسجيل مواقف أو أنها تصبح على أحسن

1- عبد العزيز العشاري، نفس المرجع السابق، ص ص 134.

الظروف في مواجهات لسلوك الدول الأعضاء، علما بأن بعض من تلك القرارات يرتبط بتحركات إقليمية و دولية للمجموعة العربية، تتصل بمصالح عربية عليا و تتضمن إجراء حوارات مع تكتلات و مؤسسات إقليمية و دولية أو الدخول في مفاوضات معها بما في ذلك مفاوضات ذات طابع اقتصادي و ترى المبادرة أن هذا الأسلوب يحقق ميزتين :

الأولى أنه يتضمن الالتزام بتنفيذ القرارات، حيث أن اللجنة المكلفة بالتحرك الدبلوماسي العربي الجماعي سوف يتحدث باسم جميع الدول الأعضاء، و الثانية أن التحرك الجماعي سوف يعطي الجانب العربي ميزة إضافية دون شك، نظرا لأنه سوف يكون مستندا إلى قاعدة جماعية. و في الإطار ذاته تطرح المبادرة رؤية حول إمكانية تشكيل لجان الدبلوماسية الجماعية على نحو متغير، بحيث يتم التركيز في عضويتها دائما على الدول صاحبة المصلحة الأكبر في كل حال، حتى لا تحتكرها دول بعينها.

و تكتسب الدعوة المصرية إلى أسلوب الدبلوماسية الجماعية أهميتها في الظروف الراهنة. و ذلك بسبب التطورات الجارية حاليا في القضايا العربية المصرية، أهمية تقريب الخطاب العربي بشأنها، حتى لا يبدو أن هناك أكثر من خطاب عربي في الوقت نفسه، مع مطلب وضع إستراتيجية عربية جماعية تنظم العلاقات العربية الخارجية، تجنباً للتشتت أو التضارب⁽¹⁾.

الفرع الثاني: المبادرة السودانية.

انطلقت المبادرة السودانية من رؤيتها للتحديات التي يواجهها العالم العربي، و التي رأت المبادرة أنها تنقسم إلى نوعين، أحدهما ذو طابع شامل يستهدف تشويه صورة

1. إبراهيم سعد الدين، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في مصر، دار قباء، القاهرة، 2000، ص 183.

العرب و الإسلام، و ثانيها ذو طابع خاص يستهدف شعوبا و كيانات عربية بذاتها و في هذا الإطار، أكدت المبادرة السودانية على أهمية تقوية الاعتماد الجماعي على الذات أو تعبئة كل الإمكانيات للدفاع عن الوجود العربي. و هو ما يتطلب وفق للمبادرة السودانية ثلاثة أمور هي:

-توفر الإرادة السياسية العربية لمواجهة الأخطار الداخلية و الخارجية عبر قمة عربية طارئة.

-دعم الشعب الفلسطيني و كل أشكال المقاومة لاسترداد الأراضي المحتلة.

-حشد التضامن العربي للوقوف إلى جانب العراق و هذا اعتمد على قرار و توصيات مجلس الأمن الدولي.

إلى جانب ذلك تطرح المبادرة السودانية إستراتيجيتين لتجديد المجتمع العربي المشترك أولهما إجراءات داخل كل دولة. أهمها تنفيذ الخطط الاقتصادية و الاجتماعية و الاهتمام بمجال التعاون مع الدول المتقدمة في مجالات الثقافة و العلوم. وثانيهما الاهتمام بالوجود العربي في الخارج و يتمثل في ضرورة أن يكون هناك اهتمام عربي بالجاليات العربية و الإسلامية في الخارج و العمل على تعزيز حضارتهم و ثقافتهم و عقيدتهم⁽¹⁾.

إن ما يمكن استخلاصه من خلال عملية التعاون الدولي التي تدخل في إطار انفتاح الدول العربية على الخارج خاصة في مجال حقوق الإنسان هو أن هذا الانفتاح جاء نتيجة للضغط الممارس من طرف الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و هذا على صعيد الخطاب السياسي الرسمي الذي كان يتغنى بحقوق

1. الكواري علي، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 207.

الإنسان و الديمقراطية رغم أن السياسة الأمريكية خاصة و الغربية عامة تهدف إلى توسيع نفوذها داخل المنطقة العربية تحت شعار التعاون الدولي في إطار حماية و تعريف حقوق الإنسان و المجتمع المدني وفق القوانين الدولية و الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان⁽¹⁾.

المطلب الثالث

تفعيل دور المجتمع المدني

لعب المجتمع المدني العربي دورا بارزا في سبيل تطوير حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي من خلال المبادرات و الاقتراحات التي تهدف إلى دعم الديمقراطية و تطوير حقوق الأفراد هذا عن طريق إنشاء المنظمات و المؤسسات المدنية "الفرع الأول" التي قامت بنضال كبير في سبيل إنجاز عملية الإصلاح، كما ساهمت جامعة الدول العربية "الفرع الثاني" في تفعيل المجتمع المدني العربي.

الفرع الأول: دور المنظمات و المؤسسات المدنية في دعم الديمقراطية

تقوم المنظمات الأهلية الحكومية بدور مهم في دعم الديمقراطية باعتبارها منظمات المجتمع المدني الذي يضم جمعيات و منظمات و أندية و اتحادات تعمل كلها كمنظمات وسيلة بين المواطن و الدولة ، و هي تؤمن للأفراد فرص المشاركة و التعبير عن المطالب، و تساهم بدور كبير في تطوير التحول الديمقراطي و تسريعه، و بلا شك فإن عملية التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية مرتبطة بالقدرة على تطوير العلاقة بين الدولة و المجتمع و تحديد موقع المجتمع المدني من هذه العلاقة.

كما أن أهمية منظمات أو مؤسسات المجتمع المدني تزداد كونها تدعم التكامل العربي. فنجد على سبيل المثال قيام جامعة الدول العربية بتأسيس عدة منظمات غير حكومية تعنى بالشؤون المختلفة ذات العلاقة بعملية التكامل فعلى الرغم من خلو الميثاق

1. إبراهيم سعد الدين، المرجع السابق، ص 90.

الفصل الثاني: المبادرات العربية المتخذة من أجل تطوير حقوق الإنسان و المجتمع

المدني العربي

من أية صريحة إلى التنظيمات الشعبية، فإن المحادثات التمهيديّة لإنشاء الجامعة، شهدت ميلاد أول منظمة عربية غير حكومية و هي إتحاد المحامين العرب. وقد نشأت مع مرور الوقت العديد من التنظيمات و الإتحادات العربية و غيرها⁽¹⁾.

يبلغ عدد التنظيمات أكثر من 90 إتحادا، و الأصل في هذه المنظمات أنها أنشأت للتنسيق بين أساليب ممارسة المهنة الواحدة، و لتزيد من اتساع السوق و كذا تبسيط الاتصال فيما بينهم.

طرحت العديد من المبادرات التي طالبت بتفعيل دور المجتمع المدني، ليصبح أكثر حضورا و بروزا و كثافة في مختلف المجالات، بحيث تكون هناك علاقة ترابط و شراكة في العمل بين الجماعة و منظماتها و المجتمع المدني من أجل الاستفادة المتبادلة ، و قد تم إطلاق العديد من المبادرات في هذا الشأن كالمبادرة السودانية و المصرية⁽²⁾.

الفرع الثاني: دور جامعة الدول العربية في تفعيل المجتمع المدني

قامت الجامعة العربية ببعض المحاولات الإيجابية لتفعيل المجتمع المدني، و يعتبر تعيين مفوض للشؤون المدنية للتعامل مع المجتمع المدني في إطار الجامعة العربية من أبرز الدلائل على الاهتمام الذي توليه الجامعة للمجتمع المدني و حقوق الإنسان و في هذا الإطار وضع المجلس الاقتصادي و الاجتماعي مجموعة من المعايير و الضوابط لحضور مؤسسات المجتمع المدني العربي اجتماعاته و اجتماعات أجهزته بصفة مراقب. منها أن

1. السيد مصطفى، دور المجتمع المدني في الإصلاح في البلدان العربية، سفنكس للطباعة و النشر، القاهرة، 1999، ص 45،46.

2. عوض محسن، إشكالات الأداء في منظمات المجتمع المدني، المنظمة العربية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2003، ص ص 73-74.

الفصل الثاني: المبادرات العربية المتخذة من أجل تطوير حقوق الإنسان و المجتمع

المدني العربي

تكون المؤسسة عربية تطوعية، و أن تكون المؤسسة معنية بمسائل داخلية ضمن اختصاصات المجلس و أجهزته، و أن تعمل على دعم أنشطته، و أن تضم المؤسسة في عضويتها أعضاء ينتمون إلى ما لا يقل عن ثلث الدولة العربية، و أن تكون المؤسسة مسجلة في إحدى الدول العربية و لها نظام أساسي معتمد و مقرها الدائم في دولة عربية و نشاطها يشمل العديد من الدول العربية، و هو على ممارسة نشاطها ثلاث سنوات مستمرة في ممارسة أنشطتها. و أن تكون الموارد المالية الأساسية للمؤسسة من مساهمات الهيئات أو المنظمات العربية ذات الصلة بنشاطها أو من مساهمات أعضائها و أن تلتزم المؤسسات في عملها بالشفافية و باحترام نظم و قوانين الدول العربية⁽¹⁾.

برغم من المبادرات العربية المتخذة من أجل تطوير حقوق الإنسان داخل الوطن و كذلك بالرغم من النجاح النسبي لهذه الإصلاحات إلا أن هذه الأخيرة فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة منها و هذا لوجود العديد من العقبات الخارجية و الداخلية التي اعترضت طريق هذه الإصلاحات² كمشكلة غياب الديمقراطية و الصراعات العرقية و الطائفية داخل المجتمعات العربية.

إلى جانب غياب الإرادة السياسية في إنجاح هذه الإصلاحات و كذا سطحية هذه الإصلاحات التي لم تكن عميقة حيث مست الجوانب و الهوامش فقط بينما أهملت جوهر و أساس الذي يجب أن تمسه هذه الإصلاحات كما ساهمت كذلك العوامل الخارجية في عرقلة هذه الإصلاحات من خلال السياسة التي اتبعتها الغرب و خاصة الولايات المتحدة

1. عبد الحميد خالد، جامعة الدول العربية، بين المتغيرات الدولية و الإقليمية، المركز الدبلوماسي، القاهرة، 2000، ص 68،69.

2. عوض محسن، إشكالات الأداء في منظمات المجتمع المدني، المنظمة العربية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2003، ص 91.

الفصل الثاني: المبادرات العربية المتخذة من أجل تطوير حقوق الإنسان و المجتمع

المدني العربي

الأمريكية فقد قامت سياستها على نهب ثروات و خيرات الدول العربية كما قامت بتصيب حكام يعملون لحسابها و هو ما يعرف بالأنظمة العاملة التي تخدم مصالح الولايات المتحدة بدل مصالح شعبها أثر بشكل سلبي على تحقيق و ترجمة هذه الإصلاحات الديمقراطية داخل الوطن العربي⁽¹⁾.

1. عبد الحميد خالد، المرجع السابق، ص 90.

المبحث الثاني

تطوير حقوق الإنسان و المجتمع في إطار المبادرات غير الرسمية

اقتنعت المجتمعات العربية بضرورة مساعدة الأنظمة الحاكمة و المؤسسات الحكومية من أجل إنجاز هذه الإصلاحات التي تتطلب تضافر جميع الجهود في سبيل المضي في طريق الإصلاح و الذي يعد أمر ضروري و حتمي للتطوير حقوق الإنسان داخل الوطن العربي الذي ما زال يعاني من هذا الجانب بشكل كبير لذلك تحرك المجتمع المدني العربي من خلال المبادرات التي تم إطلاقها من طرف المنظمات الأهلية الغير حكومية كمبادرة إعلان صنعاء و وثيقة الإسكندرية "المطلب الأول" إلى جانب المبادرات الغير الرسمية اتجاه إصلاح الجامعة العربية "المطلب الثاني" فكل هذه المبادرات تهدف إلى تحسين وضعية حقوق الإنسان في المستقبل القريب "المطلب الثالث"

المطلب الأول

المبادرات الأهلية العربية

شكلت المبادرات الأهلية العربية أهم محطات الإصلاحات البارزة على مستوى الوطن العربي و هذا نظرا للمجهودات الكبيرة التي قامت بها المؤسسات المدنية غير الحكومية و هذا بالتعاون و التنسيق مع الأنظمة الحاكمة من أجل إنجاز هذه الإصلاحات التي تهدف إلى تطوير حقوق الإنسان داخل الوطن العربي فكان إعلان صنعاء "الفرع الأول" ثم تبعته وثيقة الإسكندرية "الفرع الثاني" من أبرز المبادرات غير الحكومية.

الفرع الأول: إعلان صنعاء حول الديمقراطية و الإصلاح السياسي و حرية التعبير

بعد إعلان صنعاء من أبرز المؤتمرات التي تم عقدها و التي ارتكزت على الإصلاح السياسي و حرية التعبير، حيث استضافت الحكومة اليمنية المؤتمر في 10/06/2007 و هذا بالتعاون مع عدد من المنظمات غير الحكومية مثل مركز المعلومات و التأهيل لحقوق الإنسان اليمني إلى جانب العديد من الحكومات و من منظمات المجتمع المدني في دول المنطقة و مجموعة الدول الصناعية الثمان و شركاء آخرون من السياسيين والبرلمانيين و الأكاديميين و أصحاب الرأي و الصحفيين⁽¹⁾.

عقد المؤتمر في إطار برنامج حوار دعم الديمقراطية بغرض تأسيس ملتقى يؤسس لقيام حوار بين المشاركين حول الديمقراطية و الإصلاحات السياسية و حرية التعبير.

كما أكد المشاركون في المؤتمر على دعوة الأنظمة العربية إلى تسريع وتيرة الإصلاحات و إشراك المجتمعات المدنية للتغلب على الصعوبات المختلفة التي تواجه مسارات التحول الديمقراطي و طالبوا بتوفير الشروط على المساعدة على إقامة الحكم الرشيد، و يتم ذلك من خلال تمكين المجتمعات المدنية و الأحزاب السياسية من حرية التنظيم في كنف الاستقلالية و الشفافية، و ضرورة وضع جداول زمنية من قبل كل حكومات المنطقة لتحقيق التحول الديمقراطي السلمي، و الالتزام بالحد الأدنى من آليات التحول الديمقراطي السلمي، و منها إطلاق حرية الإعلام بكل أصنافه المسموعة و المكتوبة مع إقرار حق المواطنين في امتلاكها، و وضع حد لاحتكار الدولة لها و التأكد على ضمان استقلال القضاء باعتباره أساس دولة القانون و هو أحد ضروريات تحقيق التحول

1. محمد محمود، بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2007، ص 60.

الديمقراطي في كل دول المنطقة. و من ثم استمرار التشريعات باستقلال القضاء و حماية
القضاة.

و أكد الإعلان على الأخذ بعين الاعتبار العديد من المبادرات و المقترحات في المنطقة
خاصة التي شددت على القيام الديمقراطية و المساواة و الحريات السياسية و المدنية على
أساس أنها من حقوق الإنسان المضمونة و الغير قابلة للتنازل. و أن هذه القيم ضرورية
و غير للتنازل و التذكير بأن حق حرية التعبير التجمع، بما فيه حق تشكيل الأحزاب
و النقابات يعطي الضمانات الضرورية لحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي⁽¹⁾.

الفرع الثاني: وثيقة الإسكندرية للإصلاح في العالم العربي

تعد وثيقة الإسكندرية من بين أهم المبادرات المدنية التي تهدف إلى تطوير المجتمعات
العربية عن طريق تحقيق التعاون فيما بين هذه المؤسسات بعدما أعتبر أن هذا الأمر
ضروري و عاجل للإصلاح الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و هو
الأمر الذي خلص إليه المشاركون في هذا المؤتمر و قد شمل هذا الإصلاح ما يلي:

أ- الإصلاح الاقتصادي:

يشمل الإصلاح الاقتصادي كافة التشريعات و السياسات و الإجراءات التي تسهم في
تحرير الاقتصادي الوطني و التسيير الكفاء له وفقا لآليات السوق بما يمكنه من الانتعاش
و الازدهار، و بما يسهل تكامله مع الاقتصاديات الإقليمية و اندماجه في الاقتصاد العالمي،
و غنى عن هذا البيان فإن هذا المفهوم للإصلاح الاقتصادي ينطوي على حسم لكثير من

1. الصبحي أحمد، مستقبل المجتمع المدني العربي، أطروحة الدكتوراه، جامعة القاهرة، 2001، ص ص 215، 210.

الجدل و المناقشات حول هوية النظام الاقتصادي، و كثير من التفاصيل، مثل دور الدولة و العلاقة بينه و بين دور السوق و البعد الاجتماعي للتنمية⁽¹⁾.

كما أجمع المشاركون على ضرورة الإسراع في عملية التنمية من خلال إتباع إستراتيجية معينة و الكفاح من أجل التحرر من التبعية للسوق العالمية الرأسمالية و حق التنمية هو من أبرز الحقوق القائمة على التضامن و التعاون الدولي و الداخلي في مجالات الحياة بما أنه يؤثر في توجيه سلوك الدول في علاقتها الدولية كما أن هذا الحق يمنح للأفراد الرفاهية الكاملة و هذا على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية و التوزيع العادل للشروط الطبيعية، كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي كما تسهم في استقرار الدخل الفردي و توفر مناصب الشغل في القطاعات الاقتصادية الخاصة و كذا تدفع رؤوس الأموال الأجنبية العائدة من الاستثمارات الأجنبية و كذا تحسن المنتج الاقتصادي من حيث الجودة و النوعية و تشجيع المنتج العربي و الأكثر من التعاون في المجال الاقتصادي عن طريق فتح سوق عربية مشتركة⁽²⁾.

و قد جاء هذا المؤتمر ليغير من الأوضاع المزرية التي يعنى منها الوطن العربي من خلال ما يظهره الواقع الاقتصادي وفق مؤشرات و معطيات نبرزها فيما يلي:

-انخفاض معدلات النمو في الدخل القومي و تدهور نصيب الفرد مقارنة بمقارنتنا بالمؤشرات الدولية.

1. عبد الحميد غادة، مصر و تطوير جامعة الدول العربية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2009، ص 280،285.

2. لامة فرج، حقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية، رسالة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية، 2000، ص 160.

-تراجع نصيب الدول العربية في الدخل القومي، و تركز الصادرات على المنتجات الأولية و الهامشية.

-تراجع نصيب المنطقة من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية.

-الإخفاق في توليد فرص عمل كافية للعمالة الجديدة في سوق العمل، و ارتفاع حدة البطالة خاصة في فئات الشباب⁽¹⁾.

ب-الإصلاح الاجتماعي:

يجب العمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات العربية و هو الأمر الذي يتطلب صياغة سياسات فعالة، تضمن عدالة توزيع الثروة و عوائد الإنتاج في المجالات مختلفة و في هذا المجال لابد من القضاء على ظاهرة التهميش الاجتماعي لفئات عديدة، و ذلك بوضع سياسات منظمة، تقوم على احترام المواثيق العالمية الخاصة بحقوق الإنسان ووضعتها موضع التنفيذ، كما ينبغي تركيز الاهتمام على قضية تمكين المرأة و دعم مشاركتها في تنمية المجتمع، و العمل على إزالة كل أشكال التمييز ضدها، تأكيداً لفاعلية مشاركتها السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، و تقديم الحلول العاجلة لمشكلات عمالة الشباب و تطوير الرؤى التنموية المتصلة بهم.

و ضرورة تطوير أوضاع الطفولة العربية و صياغة السياسات الاجتماعية الفعالة للتعامل مع ذو الاحتياجات الخاصة و المسنين في المجتمع العربي، من منطلق المواجهة الفعالة

1. عبد الحميد غادة، المرجع السابق، ص 100.

لسلبيات الممارسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الراهنة للدول العربية، حيث يرى المجتمعون ضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة و المواطن في المجتمع العربي¹. جاء هذا الإصلاح الاجتماعي الذي دعا إليه المشاركون في هذا المؤتمر من أجل تحسن الأوضاع الاجتماعية للشعوب العربية خاصة الشعب العراقي الذي يعاني من هذا الجانب و هو أبسط مثال على ما تعانيه الشعوب العربية و يمكن حالة العراقية خاصة بعد العقوبات و الحصار الاقتصادي المفروض عليه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي خلفت أثارا بالغة على الحياة الاجتماعية للفرد العراقي و يظهر هذا فيما يلي:

- فقدان التماسك النفسي و الاجتماعي و تجلى ذلك من خلال القضاء على الطبقة الوسطى، فأصبح المجتمع العراقي يتكون من طبقة فقيرة و أخرى غنية.

- تمزق الحياة العائلية نتيجة ارتفاع معدلات الجريمة و العنف الاجتماعي و كذا حالات التفكك الأسري.

- انتشار و استفحال ظاهرة البطالة في وسط الشباب مما خلق آثار سلبية يمكن ذكر ما يلي:

1- التراجع الكبير في أخلاقيات و قيم سوق العمل و مؤسسات الدولة و ابتعادها عن معايير الكفاءة و النزاهة.

2- البطالة بيئة ملائمة لظهور التيارات المتطرفة أو العادية للنظام.

- تراجع المستوى المعيشي للشعب العراقي نتيجة نقص الأغذية و ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة 70 بالمائة.

- انتشار الفقر و تدهور الوضع الصحي للشعب العراقي⁽²⁾.

1. لامة فرج، المرجع السابق، ص 195.

2. لطفي حاتم، الإحتلال الأمريكي للعراق و إنهيار الدولة العراقية، الطبعة الأولى، دار الحكمة للنشر، القاهرة، 2014،

ص ص 30، 31.

المطلب الثاني

المبادرات اتجاه إصلاح الجامعة العربية

لم تقتصر مجهودات المنظمات الحقوقية و المدنية و التي تدخل في إطار المبادرات العربية غير الرسمية على الإصلاح الإقليمي من خلال المبادرات الإصلاحية التي مست جامعة الدول العربية و هذا بتقديم التوصيات و الحلول التي من شأنها تطوير عمل الجامعة العربية في مجال حقوق الإنسان و يتجلى هذا الأمر في عقد مؤتمر بيروت للحماية الإقليمية¹ الفرع الأول² و كذا يوميات المنتدى الثاني للرباط³ الفرع الثاني⁴.

الفرع الأول: مؤتمر بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي

يعد مؤتمر بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي و الذي تم عقده في لبنان في الفترة الممتدة من 10 إلى 15 جوان 2005 من أبرز المؤتمرات التي تنظمها و التي تدخل في إطار المؤسسات الرسمية الحكومية و غير الحكومية و هذا بالتنسيق مع جامعة الدول العربية، و جاء انعقاد المؤتمر في إطار دعوة هذه الأخيرة للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان لاجتماع خاص من أجل إعادة النظر في الميثاق العربي لحقوق الإنسان و هذا بالتنسيق و التعاون مع المنظمات و المؤسسات الحقوقية الإقليمية و الدولية من أجل اكتساب الخبرة و المعرفة القانونية و التشريعية حتى تتلاءم مع الموثيق و الإعلانات العالمية الخاصة بحقوق الإنسان التي تحرص على ضرورة أن تكون حقوق الإنسان من الأولويات التي يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على حمايتها و تطويرها وفق مبادئ الموثيق العالمية لحقوق الإنسان⁽¹⁾.

1. ساعف عبد الله، إصلاح جامعة الدول العربية، ورقة مقدمة إلى مناقشات الندوة الفكرية التي ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003 ص 37.

وقد ارتكز موضوع أو أشغال مؤتمر بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي على نقطة أساسية تتعلق بميثاق العربي لحقوق الإنسان حيث أكد و أجمع المشاركين على أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان جاء مفتقدا للكثير من الضمانات و المعايير الدولية المعترف بها لضمان حقوق الإنسان، و مفتقرا لأي آلية لمراقبة أعماله و تنفيذها، و قد أعلن المؤتمر عن تحفظه عن المساعي الهادفة إلى اعتماده بسورته الحالية أو تحديثه بصورة شكلية أو جزئية، كما شدد المؤتمر على ضرورة كفالة و احترام المنظومة الكلية لحقوق الإنسان كما أرسنها الأمم المتحدة، كما أكد على أن إقامة نظام متكامل و فعال لحماية حقوق الإنسان في العالم العربي يقتضي على وجه الخصوص العمل وفق الأسس و المعايير الإنسانية العالمية الواجب الالتزام بها كحق جميع الشعوب العربية لتعزيز مصيرها بنفسها و السعي لتحقيق نموها الاقتصادي و الاجتماعي.

و قد قامت اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بالدعوى لأن تكون مراجعتها للميثاق العربي لحقوق الإنسان مؤسسة على المعايير العالمية لحقوق الإنسان و المعايير التي ينبغي أن تشكل حدا أدنى للالتزامات بموجب تصديق أغلب الحكومات العربية الدولية لحقوق الإنسان و تأخذ بعين الاعتبار أن عالمية حقوق الإنسان ثمرة تفاعل الحضارات الكبرى عبر التاريخ⁽¹⁾.

- و قد خرج المؤتمر بجملة من التوصيات التي أجمع المشاركون على ضرورة العمل بها من أجل تساوي حقوق الإنسان على الصعيد الداخلي و الإقليمي و يكمن أبرز التوصيات فيما يلي:

1. بشارة عزمي، ورقة عمل قدمت إلى الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في الدول العربية و دورها في الإصلاح، الإسكندرية، 2003 ص 59.

- إعطاء و توسيع الحريات السياسية للأفراد كالترخيص بإقامة إضرابات و تنظيم مسيرات.
 - تكريس حقوق الإنسان و الرأي عن طريق فتح مجال السمعى البصري و المرئي لنقل المعلومات و إيصالها للأفراد.
 - الاعتراف و الإقرار بحقوق المرأة و السماح لها بالتمتع بنفس الحقوق مع الرجال.
 - الاعتراف و الإقرار بدور المؤسسات المدنية الحقوقية عن طريق التعاون معها و ضمان ممارسة نشاطها بكل حرية .
 - ضرورة إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان و هذا عن طريق إيجاد آليات قانونية تسمح بتطوير هذه الحقوق.
 - ضرورة إنشاء محكمة عربية خاصة بحقوق الإنسان كما هو معمول به في الدول الأوروبية تسمح للأفراد بتقديم الشكاوي حول المضايقات التي يتعرضون لها .
 - إعادة هيكلة اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية و هذا بالانفتاح على منظمات الإنسان الغير الحكومية العربية الدولية(1).
- كما أكد المؤتمر أيضا على ضرورة متابعة ما انتهى من توصيات و تعزيز الجهود الرامية لإنشاء آلية إقليمية فعالة لحماية حقوق الإنسان و هذا عن طريق دعوة منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي ، و فعاليات الرأي العام و مؤسسات المجتمع المدني الأخرى للعمل على تكوين رأي عام شعبي يسعى إلى تطوير الميثاق على نحو يحقق هدف إنشاء آلية إقليمية فعالة لحماية حقوق الإنسان، و كذا عقد مؤتمر سنوي لمنظمات حقوق الإنسان، يدعى إليه ممثلون عن الحكومات

1. ساعف عبد الله، نفس المرجع السابق ص 37 .

و المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الوطن العربي بهدف مناقشة تقارير تتعلق بحقوق الإنسان⁽¹⁾.

الفرع الثاني: توصيات المنتدى المدني الثاني في الرباط

مواصلة للجهود المبذولة من أجل تدعيم عملية الإصلاح التي تم مباشرتها على مستوى ميثاق جامعة الدول العربية الخاص بحقوق الإنسان كذلك تعزيز و تدعيم الإصلاحات الشاملة التي يشهدها العالم العربي ثم عقد المنتدى المدني الثاني الموازي للقمّة العربية المنعقدة في الرباط في توصياته بخصوص الميثاق العربي لحقوق الإنسان و تعديله.

على أن يكون التعديل في ضوء الذاكرة المشتركة المقدمة من المنظمات العربية لحقوق الإنسان للجامعة العربية و المفوضة السياسية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان و كذلك مشروع الميثاق الذي أعده خبراء المنظومة السامية لحقوق الإنسان و تسلمته الجامعة العربية سنة 2003 و كذا مذكرة المفوضية إلى الجامعة العربية المتضمنة تحفظاتها على الميثاق و التعليقات المقدمة من منظمة العفو الدولية و اللجنة الدولية للحقوقيين للمفوضية السامية لحقوق الإنسان و جامعة الدول العربية بخصوص الميثاق، فالميثاق في مورثه الراهن مازال مناقضا مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان .

و ناقض المنتدى في توصياته مشكلة الحكومات الحريضة على الحد الأدنى من احترام حقوق الإنسان، و التي ستوجه مع ذلك نحو التصديق على الميثاق و التحفظ على عدد كبير من مواده خاصة تلك التي تهدر قيمة الميثاق و ذلك بوضع التشريعات المحلية في مرتبة أعلى منها في عدة أمور حيوية مثل تضيق نطاق

1. بشارة عزمي، المرجع السابق ص 59.

- تطبيق عقوبة الإعدام تمهيدا لإلغائها، و تجاهله الحق في إجراء انتخابات حرة و نزيهة و كذا مشكلة افتقار الميثاق إلى آلية فعالة لمراقبة التزام الدول بالحقوق، و يتجاهل تماما دور منظمات حقوق الإنسان الغير الحكومية (1).
- و قد خرج المجتمعون بجملة من التوصيات التي يجب أن يعمل بها العالم العربي بصفة عامة و جامعة الدول العربية بصفة خاصة و هي كما يلي:
- ناشد المجتمعون الحكومات العربية بإزالة كافة القيود التشريعية و الإدارية و الأمنية و المدافعون عن حقوق الإنسان و دعاة الديمقراطية و الإصلاح.
 - شجب المجتمعون تردي أوضاع السلطة القضائية في العالم العربي و تحكّم السلطة التنفيذية في شأنها الأمر الذي أزمه ثقة في السلطة القضائية الوطنية و زيادة الطلبات لتشكيل لجان تحقيق الدولية، لذلك دعا منتدى الحكومات العربية لضمان استقلال القضاء و عدم التدخل في شؤون العدالة.
 - إزالة القوانين التي تحد من حرية التعبير و كذا وقف عقوبة الحبس في قضايا الرأي إلى جانب وقف كل العقوبات التي تعيق عمل الصحفيين.
 - كما أكدوا على ضرورة إعادة النظر في الكثير من البنود الميثاق الخاص بحقوق الإنسان خاصة تلك التي تمنح التشريعات المحلية في مرتبة أعلى منه في عدة أمور.
 - كما دعا إلى أن تفتح الجامعة العربية أبوابها المغلقة أمام منظمات المجتمع المدني، و أن لا تعلقها على المنظمات التي توافق حكومات دولها على تمتعها بوضع المراقب في الجامعة(2).

1. Jhri.net/syriq/sohr/2006.

2- ساعف عبد الله، " من أجل الإصلاح جامعة الدول العربية "، ورقة مقدمة إلى بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي في اليمن ، مركز بيروت لدراسات الوحدة العربية، 2006 ص 39.

و من باب تقييم النقد المحاولات العديدة لإصلاح منظومة الجامعة العربية، فإننا نرى أن الخلل يكمن في البعد الهيكلي للجامعة العربية و هذه الحقيقة أدركتها معظم المبادرات الإسلامية إلا أنها قد فشلت في معالجتها و ذلك ربما يعود لغياب الإرادة السياسية في هذا السياق التي هي العماد السياسي للإصلاح، و بالتالي جاءت مبادراتهم التي سبق ذكرها لم تأتي بجديد عدا روح التغيير التي حملتها بعض الأفكار الجيدة .

المطلب الثالث

مستقبل حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي في ظل المبادرات

المتخذة

لقد عرفت حقوق الإنسان العديد من التغيرات الإقليمية و الدولية التي أثرت على العديد من القوانين و التشريعات من خلال تعديلها وفق ما يتناسب مع حقوق الإنسان لذلك عملت الدول العربية " الفرع الأول" على تحسينها و تطويرها في المستقبل و هذا بالتعاون بين هذه الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية و البرلمان العربي " الفرع الثاني".

الفرع الأول: الدول العربية.

يثير موضوع حقوق الإنسان في الوطن العربي و الدول العربية الكثير من الغموض و هذا راجع لوجود الكثير من الأمور تعترض عملية دراسة أوضاع الشعوب العربية و هذا نتيجة الصعوبات و العقبات التي تعترض الباحث في عملية دراسة و تحليل هذه الحقوق التي عرفت الكثير من التغيرات خاصة في الجانب القانوني الذي عرف إدخال مواد و آليات قانونية جديدة تهدف إلى تطوير و تعزيز حقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق باستقلالية القضاء من خلال فصل السلطة

القضائية عن السلطة التنفيذية إلى جانب منح المواطن المزيد من الضمانات في محكمة عادلة، إلى جانب منح التراخيص للمنظمات الحقوقية و المؤسسات الوطنية و المنظمات الغير حكومية لمزاولة نشاطاتها. إلى غيرها من الأمور الإيجابية التي سبق ذكرها و لكن بالمقابل يوجد الكثير من السلبيات التي تعيق عملية تطور حقوق الإنسان في البلدان العربية من خلال ما يظهره الواقع و لتوضيح هذا الأمر نأخذ تونس و مصر كمثالين على ذلك⁽¹⁾.

أ- تونس:

تتوفر أنماط عديدة من مؤسسات حقوق الإنسان في تونس على مستوى الهياكل الحكومية و على مستوى المؤسسات الوطنية و المنظمات الغير حكومية و في الوقت نفسه نضيف الحكومة على منظمات حقوق الإنسان و هذا عن طريق السياسة التي تطبقه الحكومة التونسية و هذا يظهر فيما يلي:

1- استمرار احتجاز المئات من السجناء السياسيين من أعضاء حركة النهضة منذ محاكمتهم الجماعية بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم .

2- انتهاك شروط العدالة في المحاكمات خاصة السياسية و الأمنية، سواء من خلال إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري و هو ما تم التوسع فيه من خلال الأعمال الإرهابية التي مست تونس.

3- إصدار القضاة أحكامهم استنادا إلى اعترافات منتزعة قسرا .

4- استمرار تغول السلطة التنفيذية على استغلال القضاة و المحامين و يظهر هذا من خلال القوانين التي تحد من نشاط المحامين و القضاة .

1. الشراوي عبد العزيز، مدى توافق مضمون حقوق الإنسان المنصوص عليها في مواثيق الأمم المتحدة مع مفهوم حقوق الإنسان، مجلة المحاماة، العدد 19، ص 20.

5- تقييد حرية تكوين الجمعيات، فقد رفضت الحكومة تسجيل أية منظمة حقوق الإنسان مستقلة تقدمت بطلب تسجيلها خلال العقد الماضي، كما تعمدت إلى إعاقة نشاط الجمعيات التي تأسست واقعا مثل المجلس الوطني للحريات، كما تتعرض الرابطة التونسية لحقوق الإنسان لضغوط متعددة لمنعها من أداء عملها⁽¹⁾.

ب- مصر:

عرفت مصر العديد من الإصلاحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي كانت تهدف إلى تعزيز و تطوير حقوق الإنسان رغم وجود إيجابيات و سلبيات في نطاق هذه الإصلاحات من خلال ما يلي:
الإيجابيات:

- احترام رئيس الجمهورية لبرنامج إصلاحي دستوري يضمن التركيز على إعادة تنظيم العلاقة بين السلطة التنفيذية و التشريعية .
- تفاعل الحكومة المصرية مع آليات الأمم المتحدة لتعزيز و حماية الحقوق .
- تعزيز استقلالية القضاء بالإضافة إلى تشريع قانون لمكافحة الإرهاب يحل محل قانون الطوارئ⁽²⁾.

السلبيات :

- إقرار مجلس الشعب تمديد العمل بقانون الطوارئ لمدة عامين آخرين، و الذي يعد أهم مصدر لانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد.
- فشل التعديلات التي أدخلت على أحكام قانون السلطة القضائية في تعزيز استقلال السلطة القضائية .

1. ساعف عبد الله، المرجع السابق، ص 40.

2. ساعف عبد الله، المرجع نفسه ، ص 41.

- أن ما يمكن ملاحظته من خلال دراسة وضعية حقوق الإنسان و أهم الإصلاحات التي ترمي إلى تطوير هذه الأخيرة هو أن هذه الإصلاحات تبقى سطحية و تفتقد إلى الإرادة السياسية التي من شأنها أن تحسن من أوضاع الشعوب العربية في المستقبل فالعقبات ما زالت تقف في وجه إنجاح هذه الإصلاحات و لعل من أبرز هذه العقبات نجد تعنت الأنظمة الحاكمة في تطبيقها على أرض الواقع إلى جانب الصعوبات و الملاحظات التي أصبحت المنظمات الحكومية تعاني منها مما يؤدي إلى عرقلة نشاطها في مجال تعزيز حقوق الإنسان⁽¹⁾.

الفرع الثاني: الجامعة العربية و البرلمان العربي

لقيت الدعوى الإصلاحية التي تم توجيهها إلى منظمة الجامعة العربية من طرف المؤسسات المدنية و الحقوقية صدى الجامعة العربية من خلال تقديم دول الأعضاء في الجامعة كمصر و السودان و قطر لاقتراحات و مبادرات تهدف إلى تطور الميثاق الخاص بحقوق الإنسان الذي يعاني من عدة نقائص قانونية لذلك تم إنشاء آليات شعبية و قضائية تعمل على تنفيذ التوصيات و القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية التي تسعى إلى تحسن أوضاع حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي في المستوى و الحاضر.

أ- آليات الرقابة الشعبية "البرلمان العربي":

جاء إنشاء البرلمان العربي إدراكا لأهمية تطوير مؤسسات الجامعة العربية و أساليب العمل فيها، قد هدف إنشاء البرلمان العربي توسيع نطاق الرقابة الشعبية .

ب- آليات خاصة بالضمانات القضائية :

أغفل ميثاق جامعة الدول العربية النص على أهمية الجهاز القضائي، كجهاز رئيسي أو فرعي من بين مجموعة الأجهزة التي يقوم عليها الهيكل التنظيمي

1. ساعف عبد الله، المرجع السابق، ص 42.

للجامعة، و لا يكاد يستثنى من ذلك سوى تلك الإشارة التي ورد ذكرها في المادة 19 من الميثاق و هذا بموافقة ثلثي دول الجامعة تعديل هذا الميثاق، و على الخصوص لجعل الروابط بينها آمنة و لإنشاء محكمة عدل عربية و في ضوء الحاجة لوجود المحكمة تعددت المحاولات لإنشاء تلك الوسيلة القضائية و كانت أولى تلك المحاولات عام 1990 إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل و رغم ذلك فقد توصلت المشاريع إلى انعقاد قمة الإسكندرية قرارا بإنشاء المحكمة⁽¹⁾.

و ترجع أهمية إنشاء المحكمة إلى مجموعة من الأدوار التي ستقوم بها للحفاظ على السلم و الأمن العربيين، كما أن وجود محكمة عربية عادلة يسمح للأفراد برفع شكاوى ضد الدول التي تنتهك حقوقه بما فيها الدول التي يقيم فيها كما تعد المحكمة العربية العادلة صورة من صور احترام حقوق الإنسان، كما محكمة العدل العربية هي الحل الوحيد لحل النزاعات بطريقة سليمة و بالتالي المساهمة في إرساء الاستقرار في كافة المجالات، و الذي تقنقد له المنطقة العربية، كما أن وجود المحكمة من شأنه أن يكون حله بين الأطراف العربية دون اللجوء إلى محكمة العدل الدولية .

و من الأدوار الأخرى التي يمكن أن تقوم بها المحكمة ما يتعلق بالوظيفة التفسيرية و يقصد بهما إعطاء الصلاحيات للمحكمة لإبداء الآراء القانونية بشأن المسائل التي ترفع إليها و يمكن لنا التشديد في هذا السياق من البحث على قضية احتجاز الحريات و هي قضية سياسية و اجتماعية بامتياز لا يمكن في ظلها أن تتشكل منظمات حقوق الإنسان و هيئات المجتمع المدني بصورة

1. بشارة عزمي، المرجع السابق، ص60.

طبيعية و أن تأخذ دورها في الأوساط الاجتماعية بصورة فاعلة، و أن تؤدي دورها الوظيفي في تطوير المجتمع و تقدمه.

و في الأخير يجب تكثيف الجهود عن طريق مشاركة جميع الفاعلين من حكومات و مؤسسات مدنية و حقوقية من أجل إيجاد الحلول المستقبلية لتغيير الأوضاع المزرية التي يتخبط فيها شعوب المنطقة التي تعاني من كل الجوانب مما يجعل هذه الأخيرة تفكر في الهجرة نحو الخارج للبحث عن حيات أفضل خاصة في ضل هجرة الكفاءات فكل هذه العوامل قد تعرقل عملية تطور حقوق الإنسان في المستقبل⁽¹⁾.

1. بشارة عزمي، المرجع السابق، ص60.

خاتمة

من خلال تناولنا لموضوع أثر المتغيرات الدولية و الإقليمية على تطور حقوق الإنسان و المجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية ما يل

و نستنتج

1- نزيد الضغوطات الداخلية و الخارجية على الدول العربية بهدف السيطرة و التحكم في شؤون الداخلية للدول العربية بحجة و ذريعة احترام و تعزيز حقوق الإنسان داخل الوطن العربي .

2- ضعف الآليات القانونية الخاصة بحقوق الإنسان و عدم فاعليتها من خلال عجزها عن مواكبة التغيرات الإقليمية و العالمية التي يشهدها العالم.

3- قلة الاهتمام بحقوق الإنسان من طرف الأنظمة العربية التي أهملت هذا الجانب حيث اقتصر و انحصر اهتمامها على خدمة مصالحها و البقاء أكبر مدة في كرس الحكم

4- الدور البارز الذي تقوم به المنظمات الحقوقية و مؤسسات المجتمع المدني في تطور و تعزيز حقوق الإنسان في الوطن العربي برغم من الضغوطات التي تغير من لها.

5- دور الإصلاحات و المبادرات العربية في تغير الكثير من الأوضاع على صعيد الحقوق و الحريات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و هذا عن طريق تقديم اقتراحات و حلول على الصعيد الداخلي من خلال تعديل النصوص القانونية و التشريعية داخل الأنظمة الحاكمة و حلول على الصعيد الإقليمي من خلال إعادة النظر في ميثاق جامعة الدول العربية الخاص بحقوق الإنسان.

6- ما تزال ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي ثقافة حديثة العهد لم يتم إلى الآن إدماج عناصرها الرئيسية و مضامينها في الخطاب الفكري بطريقة مناسبة.

7- قلة و غياب الاستقرار السياسي و كثرة الصراعات الداخلية و الخارجية التي تشهدها الأنظمة العربية حول التحكم و السيطرة على أجهزة الحكم و كذا غياب التنسيق بين

الأنظمة الحاكمة و مؤسسات المجتمع المدني و المنظمات الحكومية مما عرقل عملية تطور حقوق الإنسان في الوطن العربي.

8- ظهور بوادر إيجابية على الصعيد الإقليمي و الداخلي و هذا يظهر من خلال تزايد عدد المنظمات الحقوقية الحكومية و غير الحكومية وكذا تعديل القوانين الخاصة بحقوق الإنسان داخل الأنظمة الحاكمة و الذي أثر بالإيجاب على الصعيد الإقليمي من خلال الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية في سبيل تطوير حقوق الإنسان داخل الوطن العربي وفق التغيرات الراهنة و المستقبلية.

ب-التوصيات:

- 1-تحسن و تطور الآليات القانونية الخاصة بحقوق الإنسان و جعلها تعمل بأكثر فاعلية لمواكبة التغيرات الإقليمية و العالمية التي تشهدها الساحة العالمية.
- 2-ضرورة الاهتمام بحقوق الإنسان من طرف الأنظمة العربية و هذا عن طريق الخدمة و الاعتناء بشؤون الأفراد بدل خدمة مصالحها و التفكير في البقاء في كرسي الحكم.
- 3-تشجيع و إزالة كل العقبات الإدارية و السياسية التي تعترض عمل المنظمات الحقوقية و مؤسسات المجتمع المدني و هذا عن طريق منح تساهلات إدارية و توفر الحماية لها من أجل تطوير عملها في ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان.
- 4-ضرورة عرض المزيد من المبادرات و الإصلاحات التي من شأنها إعطاء المزيد من الحلول و الاقتراحات التي تعجل و تدفع بعجلة الإصلاحات التي تمس حقوق الإنسان في الوطن العربي و هذا عن طريق عقد مؤتمرات و ندوات.
- 5-ضرورة التركيز على ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي و إدماج عناصرها ومضامينها في الخطاب الفكري و الثقافي، و تجاوز القصور الذي يكشف عملية نشر الثقافة من جانب المنظمات ذات العلاقة.

6- ضرورة توفر الاستقرار السياسي و تجنب الصراعات الداخلية و الخارجية بين الأنظمة الحاكمة و حل الأمور بطرق سلمية إلى جانب ضرورة التنسيق بين الأنظمة الحاكمة و مؤسسات المجتمع المدني و المنظمات الحكومية من أجل تطوير عملية النهوض بحقوق الإنسان في الوطن العربي.

7- التوظيف الصحيح لبعض العناصر التي أسفر عنها النظام العالمي الجديد و بشكل مدروس. و التعاون السياسي المستند للمصالح المشتركة مع دول الجوار الجغرافي، و توسيع دائرة التعامل العربي مع العالم الإسلامي.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

- 1- أبو الوفا أحمد، جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
- 2- علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، "النظريات و المبادئ العامة للقانون الدولي"، منشأة المعارف، مصر، 1995.
- 3- عبد العزيز العشاري، حقوق الإنسان في القانون الدولي الطبعة الأولى، دار الحلونية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.
- 4- علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
- 5- سيا لنجر، أريك لوران، حرب الخليج، ترجمة عزمي مخلوف، سفنكس للطباعة و النشر، القاهرة، 1990.
- 6- لطفي حاتم، الإحتلال الأمريكي للعراق و إنهيار الدولة العراقية، الطبعة الأولى، دار الحكمة للنشر، القاهرة، 2014.
- 7- العكر عبد النبي، قراءة مشروع الإصلاح الديمقراطي، دار الكفور، بيروت، 2005.
- 8- إدريس محمد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي "المفهوم و المرتكزات"، مكتبة القاهرة، 2000.
- 9- محمود أحمد، المتغيرات الإقليمية و الدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

- 10- إبراهيم سعد الدين، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في مصر، دار قباء، القاهرة، 2000.
- 11- الكواري علي، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- 12- السيد مصطفى، دور المجتمع المدني في الإصلاح في البلدان العربية، سفنكس للطباعة و النشر، القاهرة، 1999.
- 13- عوض محسن، إشكالات الأداء في منظمات المجتمع المدني، المنظمة العربية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2003.
- 14- عبد الحميد خالد، جامعة الدول العربية، بين المتغيرات الدولية و الإقليمية، المركز الدبلوماسي، القاهرة، 2000.
- 15- كمال سعيد، مبادرة الإصلاح في المنطقة " أسباب الفشل و عوامل النجاح "، سفنكس للطباعة و النشر، القاهرة، 2001.
- 16- زيادة رضوان، مسيرة حقوق الإنسان في الوطن العربي، المركز الثقافي العربي، القاهرة، 2003.
- 17- عمر سعد الله، مدخل في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 18- خليل حامد، إحياء النظام الإقليمي العربي، مركز البحوث و الدراسات، القاهرة، 2000.

19-المحمد محمود، بناء شراكة المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2007.

ثانيا: الرسائل و المذكرات الجامعية

أ- أطروحات الدكتورا

- 1-الجامعي نعيمة، أثر النظام العالمي الراهن على التحويل الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005.
- 2-الصحي أحمد، مستقبل المجتمع المدني العربي، أطروحة الدكتوراه، جامعة القاهرة، 2001.

ب-مذكرات الماجستير:

- 1-ياحي ليلي، تطور مفهوم حقوق الإنسان، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 1993.
- 2-لامه فرج، حقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية، رسالة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية، 2000.
- 3-أل عوير علي، أثر التحولات الدولية و الإقليمية على مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2007.
- 4- عبد الله السعيد النياي، أثر المتغيرات الدولية و الإقليمية على تطوير حقوق الإنسان و المجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008.

ثالثا: المقالات:

- 1-غازي الصورني، العولمة و طبيعة الأزمات في الوطن العربي، العدد 393، 2003.

- 2- كمال ريمون، مجلة التعاون الخليجي، تداعيات الإرهاب و أليات المواجهة، العدد71.
- 3- عبد الحي وليد، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحويلات الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد151.
- 4- مغاوري شلبي علي، الإقتصاد العراقي من الحصار إلى ما بعد الحرب، مجلة السياسة الدولية، العدد 152.
- 5- عبد الفتاح نبيل، الدولة و الإصلاح الدستوري، المجلة العربية، العدد57.
- 6- حرب الغزالي، الدور الخارجي و إصلاح الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد161.
- 7- الأشعل عبد الله، الديمقراطية و حقوق الإنسان، مجلة الشؤون الخليجية، العدد89.
- 8- الجنزوي عبد العظيم، الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة مصر المعاصرة، العدد511.
- 9- حسن حمدي، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد171.
- 10- الشرقاوي عبد العزيز، مدى توافق مضمون حقوق الإنسان المنصوص عليها في مواثيق الأمم المتحدة مع مفهوم حقوق الإنسان، مجلة المحاماة، العدد 19.

رابعا: الأيام الدراسية :

- 1- ساعف عبد الله، إصلاح جامعة الدول العربية، ورقة مقدمة إلى مناقشات الندوة الفكرية التي ينظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- 2- بشارة عزمي، ورقة عمل قدمت إلى الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في الدول العربية و دورها في الإصلاح، الإسكندرية، 2003.

- 3-ساعف عبد الله، " من أجل الإصلاح جامعة الدول العربية "، ورقة مقدمة إلى بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المؤتمر الشعبي في اليمن ، مركز بيروت لدراسات الوحدة العربية، 2006.

الفهرس

الفهرس

لصفحة	العنوان	
4	المتغيرات الدولية الإقليمية و قضايا حقوق الإنسان و المجتمع المدني في الوطن العربي	الفصل الأول
5	المتغيرات الدولية و قضايا حقوق الإنسان و المجتمع المدني في الوطن العربي	المبحث الأول
5	انهيار الإتحاد السوفياتي و تأثيراته السياسية و الاقتصادية على حقوق الإنسان	المطلب الأول
5	التأثيرات السياسية	الفرع الأول
7	التأثيرات الاقتصادية	الفرع الثاني
8	العولمة و ثورة المعلومات و تأثيراتها الاقتصادية و الاجتماعية على حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي	المطلب الثاني
8	العولمة و تأثيراتها الاقتصادية و الاجتماعية على حقوق الإنسان و المجتمع العربي	الفرع الأول
10	ثورة المعلومات و تأثيرها على حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي	الفرع الثاني
12	ظاهرت الإرهاب و تأثيرها على حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي	المطلب الثالث
12	التداعيات السلبية لهجمات 11 سبتمبر 2001	الفرع الأول

	على أوضاع الشعوب العربية	
13	تصاعد الضغوط الأمريكية على الدول العربية في مجالات حقوق الإنسان	الفرع الثاني
15	المتغيرات الإقليمية و قضايا حقوق الإنسان و المجتمع المدني في الوطن العربي	المبحث الثاني
15	حرب الخليج الثانية و الغزو الأمريكي للعراق و تأثيرهما على حقوق الإنسان و المجتمع المدني	المطلب الأول
16	التأثيرات السلبية	الفرع الأول
17	التأثيرات الإيجابية	الفرع الثاني
18	الإصلاح السياسي و طرح المشروعات البديلة للنظام العربي	المطلب الثاني
18	مفهوم الإصلاح السياسي و طرح المشروعات البديلة للنظام العربي	الفرع الأول
19	أهداف الإصلاح السياسي و طرح المشروعات البديلة للنظام العربي	الفرع الثاني
20	تهديدات دول الجوار الجغرافي و تأثيرها على حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي	المطلب الثالث
20	تأثير إسرائيل على حقوق الإنسان و المجتمعات المدنية العربية	الفرع الأول
22	تأثير إيران على حقوق الإنسان و المجتمعات المدنية العربية	الفرع الثاني

25	المبادرات العربية المتخذة من أجل تطوير حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي	الفصل الثاني
26	تطوير حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي في إطار المبادرات الرسمية	المبحث الأول
26	الإصلاح السياسي و الديمقراطي	المطلب الأول
27	مفهوم الإصلاح السياسي و الديمقراطية	الفرع الأول
28	أسباب الإصلاح السياسي و الديمقراطي	الفرع الثاني
29	المبادرة الجزائرية و السعودية كنموذج على ذلك	الفرع الثالث
32	التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان	المطلب الثاني
32	المبادرة المصرية.	الفرع الأول:
33	المبادرة السودانية.	الفرع الثاني
35	تفعيل دور المجتمع المدني	المطلب الثالث
35	دور المنظمات و المؤسسات المدنية في دعم الديمقراطية	الفرع الأول
36	دور جامعة الدول العربية في تفعيل المجتمع المدني	الفرع الثاني
39	تطوير حقوق الإنسان و المجتمع في إطار المبادرات غير الرسمية	المبحث الثاني
39	المبادرات الأهلية العربية	المطلب الأول
40	إعلان صنعاء حول الديمقراطية و الإصلاح السياسي و حرية التعبير	الفرع الأول
41	وثيقة الإسكندرية للإصلاح في العالم العربي	الفرع الثاني

45	المبادرات اتجاه إصلاح الجامعة العربية	المطلب الثاني
45	مؤتمر بيروت للحماية الإقليمية لحقوق الإنسان في العالم العربي	الفرع الأول
48	توصيات المنتدى المدني الثاني في الرباط	الفرع الثاني
50	مستقبل حقوق الإنسان و المجتمع المدني العربي في ظل المبادرات المتحدة	المطلب الثالث
50	الدول العربية	الفرع الأول
53	الجامعة العربية و البرلمان العربي	الفرع الثاني
56		الخاتمة
60		قائمة المراجع
66		الفهرس